رقم اساس القضية
حكم رقم

حكم

باسم الشعب اللبناني

إن محكمة الجنايات في جبل لبنان - الغرفة العاشرة - والهيئة مؤلفة من القضاة الرئيس المكلف كمال نصار والمستشارين نضال الشاعر وروى الحاج (مكلفة).

بعد الإطلاع على الأوراق.

ولدى التدقيق والمذاكرة.

تبيّن أنه بموجب قرار الاتهام رقم 2021/295 تاريخ 2021/4/28 المشفوع بادعاء النيابة العامة الإستئنافية في جبل لبنان تاريخ 2021/5/6، أحيل أمام هذه المحكمة:

- **المتهم محمد ابراهيم فقيه، والدته علوية، مواليد 1971، لبناني، سجل 212/عيترون.**

احتجز اداريا بتاريخ 2021/1/21، وأوقف وجاهياً بتاريخ 2021/2/26، وأخلي سبيله لقاء كفالة مالية بتاريخ 2022/8/23، وأدخل السجن مجدداً إنفاذاً لمذكرة إلقاء القبض بتاريخ 2023/11/23 ولا يزال.

- **المتهمة عبير زكي سفر، والدتها فريال، مواليد 1974، لبنانية، سجل 266/بدنايل.**

احتجزت اداريا بتاريخ 2021/1/21، وأوقفت وجاهياً بتاريخ 2021/2/12، ولا تزال.

- **المتهم علاء زبور عثمان، والدته سميرة، مواليد 1985، مكتوم القيد.**

احتجز اداريا بتاريخ 2021/1/21، وأوقف وجاهياً بتاريخ 2021/2/12، ولا يزال.

- **المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد، والدته جميلة، مواليد 1953، سوري الجنسية.**

احتجز اداريا بتاريخ 2021/1/28، وأوقف وجاهياً بتاريخ 2021/2/12، ولا يزال.

- **المتهم وليد محمد موسى، والدته خانم، مواليد 1971، لبناني، سجل 131/شبعا.**

احتجز اداريا بتاريخ 2021/2/10، وأوقف وجاهياً بتاريخ 2021/2/26، وأخلي سبيله لقاء كفالة مالية بتاريخ 2022/8/17.

- **المتهم محمد خليل الخطيب، والدته اكابر، مواليد 1954، لبناني، سجل 280/شبعا.**
- **احتجز اداريا بتاريخ 2021/2/10، وأوقف وجاهياً بتاريخ 2021/2/26، وتوفي بتاريخ 2021/7/19، المتهم ضابط خضر اسماعيل، والدته سورية، مواليد 1984، سوري الجنسية.**

احتجز اداريا بتاريخ 2021/2/10، وأوقف وجاهياً بتاريخ 2021/2/26، وأخلي سبيله لقاء كفالة مالية بتاريخ 2022/4/20.

- **المتهم احمد خالد دياب، والدته صالحة، مواليد 1977، لبناني، سجل 200/المدور.**

أوقف غيابياً بتاريخ 2021/2/26، وأدخل السجن في 2021/10/7 انفاذاً لمذكرة التوقيف الغيابية، وأخلي سبيله لقاء كفالة مالية بتاريخ 2022/8/17، وأدخل مجدداً إنفاذاً لمذكرة إلقاء القبض بتاريخ 2023/11/23 ولا يزال.

- **الظنينة احلام حسن سنديان، والدتها عائكة، مواليد 1969، لبنانية، سجل 110/علي النهري.**

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

احتجزت اداريا بتاريخ 2021/2/10، وأوقفت وجاهياً بتاريخ 2021/2/26، وأخلي سبيلها لقاء كفالة مالية بتاريخ 2021/3/30،

لإقدام المتهمين محمد ابراهيم فقيه وعبير زكي سفر على ارتكاب الجناية المنصوص عنها في المادة 586 (3) – 2 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 وجنايات المواد 2/507 و2/503 معطوفة على المادة 512 و2/503 من قانون العقوبات معطوفة جميعها على المادة 219 منه، ولإقدام المتهمين علاء زبور عثمان ورشيد ملا عبدالله ملا رشيد ووليد محمد موسى ومحمد خليل الخطيب وضابط خضر اسماعيل واحمد خالد دياب على ارتكاب الجناية المنصوص عنها في المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164، وإقدام المتهم علاء زبور عثمان على ارتكاب الجنايات المنصوص عنها في المواد 2/507 و2/503 معطوفة على المادة 512 من قانون العقوبات، وإقدام المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد على ارتكاب الجناية المنصوص عنها في المادة 2/503 من قانون العقوبات، وإقدام المتهمة عبير زكي سفر والظنينة احلام حسن سنديان على إرتكاب الجنحة المنصوص عنها في المادة 523 من قانون العقوبات، وإقدام المتهم ضابط اسماعيل على ارتكاب الجنحة المنصوص عنها في المادة 36 من قانون الأجانب،

وبنتيجة المحاكمة السرية لتعلق الدعوى بالآداب العامة، وبحضور ممثل النيابة العامة الإستئنافية، تبيّن ما يلي:

إنه في الجلسة المنعقدة بتاريخ 2023/11/23 أحضر المتهمون عبير زكي سفر وعلاء زبور عثمان ورشيد ملا عبدالله ملا رشيد أمام هذه المحكمة ومثلوا مخفورين دون قيد في قفص الإتهام، وحضر عن المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد وكيله الأستاذ حسن ديب، وعن المتهمين علاء زبور عثمان وعبير زكي سفر وكيلهما الاستاذ ايلي الشرتوني، ولم يحضر المتهمان وليد موسى وضابط خضر اسماعيل وقد أبلغا المهل أصولاً فتقرر محاكمتهم غيابياً واعتبارهما فارين من وجه العدالة ووضع مذكرتي إلقاء القبض الصادرة بحقهما موضع التنفيذ، وحضر المتهمان احمد خالد دياب ومحمد ابراهيم فقيه بالذات وتقرر إنفاذ مذكرة إلقاء القبض بحقهما وأدخلا إلى قفص الإتهام ، ثم شُرع بالمحاكمة سراً وجرى تلاوة مضبطة الإتهام وسائر الأوراق مجدداً في ضوء التبدّل الطارىء على هيئة المحكمة، وكرّرت ممثلة النيابة العامة الإدعاء العام وأوضحت أسبابه، وتمّ إستجواب المتهمين الماثلين، ثم تقرّر صرف النظر عن دعوة شهود الحق العام بموافقة النيابة العامة التي ترافعت وطلبت تطبيق مواد الإتهام والإدعاء، وترافع وكيل المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد فطلب كفّ التعقبات المساقة بحقه لعدم توافر العناصر الجرمية للجرائم المسندة إليه إذ أنه لا علاقة له بما حصل للقاصر مريام وجل ما في الأمر أنه كان يعطف عليها، واستطراداً إعلان براءته للشك وعدم كفاية الدليل واكثر استطراداً منحه أوسع الأسباب التخفيفية وتقدّم بمذكرة بمثابة مرافعة شفهية، وترافع وكيل المتهمين علاء زبور عثمان وعبير زكي سفر فطلب كف التعقبات المساقة بحق موكليه، واستطراداً إعلان براءتهما للشك وعدم كفاية الدليل وأكثر استطراداً منحهما أوسع الأسباب التخفيفية والإكتفاء بمدة توقيفهما، وتقدّم بمذكرة بمثابة مرافعة شفهية ، وطلب والأستاذ ديب التركيز على ما ورد في تقرير الدكتور حسين شحرور تاريخ 2021/1/2 الذي يتبين منه بصورة جلية أن للقاصر مريام فرجاً طبيعياً بالشكل والتكوين ما يدل على انها لم تتعرض لعلاقات جنسية كاملة ومتعددة وعدم اعتيادها على ممارسة الجنس، وأعطي الكلام الأخير للمتهمين فطلبت المتهمة عبير زكي سفر البراءة وإلا الشفقة والرحمة، وطلب المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد البراءة وأكّد على أن أقواله الأولية جرى تدوينها دون موافقته وتحت وطأة الضرب موضحاً أن إفادته الأولية تنقسم إلى شقين الأول يمثل الحقيقة والثاني بالإكراه، وطلب المتهمان علاء زبور عثمان واحمد خالد دياب البراءة، وطلب المتهم محمد ابراهيم فقيه البراءة والعدالة لإبنته القاصر مريام، وأعلن اختتام المحاكمة.

بناء عليه

أولاً- في الوقائع

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

تبيّن أنّه بتاريخ 2021/1/16 حضرت المتهمة عبير سفر الى مركز فصيلة درك المريجة وأفادت أن المدعو علاء، مجهول باقي الهوية من **الجنسية السورية، أقدم على** خطف ابنتها القاصر مريام محمد فقيه، مواليد العام 2008، وأن هذه الأخيرة تصاب بنوبات **عصبية، وأنها تعتقد بأن** سبب إصابة إبنتها بنوبات عصبية ناتج عن تعاطيها الحبوب المخدّرة التي تستحصل عليها من المدعو **علاء، وأنها إتصلت بالأخير** للسؤال عن إبنتها القاصر فأجابها بأنه سيعيدها ليلاً، وأن المدعو علاء لم يقم بإعادة القاصر مريام الى **المنزل بالرغم من إتصالها به** مجدداً على رقمه 70/462003، وأنه لم يعد يجيب على إتصالاتها،

وتبيّن أن عناصر فصيلة درك المريجة قد حاولوا الاتصال على رقم الهاتف الخلوي العائد لعلاء المذكور، الذي تبين أنه المتهم علاء زبور **عثمان، فكان خارج الخدمة، وكذلك حاولوا** الاتصال برقم القاصرة مريام فقيه وكان خارج الخدمة أيضاً،

وتبين أنه بتاريخ 2021/1/20 حضرت المتهمة عبير سفر مجدداً الى مركز الفصيلة، وأفادت أن ابنتها مريام عادت الى المنزل ليل 2021/1/16، **ولدى سؤال القاصرة** بحضور والدتها تحفظت عن الكلام فجرى سؤالها على انفراد، وأجابت أن علاقة حصلت بينها **وبين المتهم علاء زبور عثمان وأنه** "تمّ اللعب بعقلها"، وبسؤالها عما إذا كانت ترغب الإدلاء بإفادتها بحضور والدتها أجابت بالنفي،

وتبين أنه تنفيذاً لقرار النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان، كشف الطبيب الشرعي الدكتور حسين شحرور على القاصرة مريام **فقيه، مواليد العام** 2008، **بتاريخ** 2021/1/20 ونظم تقريراً أورد فيه أنه بالكشف على عذريتها وجد أن لها فرجاً طبيعي الشكل **والتكوين وإلى الأسفل منه فتحة بكارة وقد تلاشى** الجزء السفلي من حلقة الغشاء مما جعل الفتحة واسعة بشكل ملفت **وأن القاصر مريام تعتبر فاقدة للعذرية منذ مدة طويلة تفوق الأسبوعين وذلك بسبب غياب الغشاء وفقدانه بالقسم السفلي منه،**

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل فصيلة درك المريجة بموجب المحضر عدد 302/147 تاريخ 2021/1/16، أفادت **القاصر مريام محمد فقيه** أنه بتاريخ 2021/1/15 اتصل بها المتهم علاء عثمان وطلب منها ملاقاته في محلة حي السلم، وأنه اصطحبها من المحلة المذكورة على متن دراجته النارية إلى منزله في محلة مخيم صبرا حيث بقيا ليوم واحد ومن ثم انتقلا إلى صيدا، وأنها عادت إلى منزلها ليلاً بواسطة اللجنة الأمنية الفسلطينية بعد تقدم والدتها بشكوى ضد المتهم علاء عثمان بجرم الخطف، وأنها تعرف الأخير منذ حوالي السنتين وكان يعطيها مبالغ صغيرة من المال لشراء بعض الحاجيات وقد نشأت علاقة حب بينهما، وأنه طلب منها ملاقاته في منزله الكائن في البناء الذي تقطنه ففعلت وبدأ بمداعبتها واستمر الوضع على هذا النحو لحين مغادرته منزله في حي السلم وإنتقاله إلى منزله في محلة صبرا منذ حوالي ثمانية أشهر، وأن المتهم علاء عثمان اصطحبها لاحقاً إلى منزله في محلة صبرا وقام بممارسة الجنس معها ففقدت عذريتها، وأنه أثناء وجودها في منزل المدعو علاء منذ حوالي ستة أشهر حضر شاب تجهله وقام بممارسة الجنس معها دون موافقتها، وأنها نادت المتهم علاء عثمان لمساعدتها إلا أن الشاب قال لها بأن علاء على علم بكل شيئ، وأن هذا الأمر تكرر معها داخل منزل المتهم علاء عثمان حوالي خمسة عشر مرة، وكل مرة مع شاب جديد، وأنها استمرت بالحضور إلى منزله خوفاً من أن يقوم بايذائها، وأن المتهم علاء عثمان استمر بممارسة الجنس معها طيلة تلك الفترة،

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل فصيلة درك المريجة بموجب المحضر عدد 302/147 تاريخ 2021/1/16، أفاد **المتهم علاء زبور عثمان** أنه يعرف القاصر مريام فقيه منذ حوالي السنتين كونها تقيم في البناء عينه الذي يقيم فيه، وأنه كان يعطيها مبالغ مالية بغية شراء بعض حاجياتها، وأنه منذ حوالي تسعة اشهر سافرت زوجته الى تركيا وبقي بمفرده، وأن القاصر مريام حضرت الى منزله وحصل بينهما مداعبة وتقبيل، وأنه حاول ممارسة الجنس معها فرفضت بدايةً، وأنها استمرت بالحضور إلى منزله وكانت احياناً تحضر برفقة والدتها، وأنه نشأت علاقة حب بينهما، وحصلت علاقة جنسية كاملة بينهما، وأنه تقدم من ذويها بغية طلب الزواج منها فرفضت والدتها بسبب صغر سنها، وأنه في المرة الأولى التي مارس الجنس مع القاصرة مريام كانت فاقدة لعذريتها، وأنه

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

بتاريخ 2021/1/15 اتصل بالأخيرة وطلب منها ملاقاته في محلة حي السلم واصطحبها الى منزله في محلة صبرا حيث مارس الجنس معها ومن ثم توجها إلى صيدا بغية الزواج منها، وأنه بتاريخ 2021/1/16 وبعد أن علم بأن والدتها تقدمت بشكوى ضده سلّم القاصر مريام الى اللجنة الامنية الفلسطينية التي عملت على تسليمها إلى والدتها، وأنه بالفعل كان يحضر شباناً إلى منزليه في محلتي صبرا وحي السلم لممارسة الجنس مع القاصرة مريام وكان يحصل ذلك بعلم والدتها مقابل خمسين الف ليرة لبنانية للشخص الواحد وأن حصة والدتها منها هي ثلاثين الف ليرة لبنانية والباقي يعود له، وأنه أحياناً كان يحضر سبعة أو ثمانية شبان في اليوم الواحد، وأنه يعتقد أن عدد الشبان الذين حضروا بلغ حوالي الألف شخص تقريباً، وأن المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد كان يصطحب الفتاة القاصر إلى الفنادق لممارسة الجنس مع شبان لقاء مبالغ مالية وذلك بعلم والدتها،

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل فصيلة درك المريجة بموجب المحضر عدد 302/147 تاريخ 2021/1/16، أفادت المتهمة عبير زكي سفر أنه عندما بلغت ابنتها الحادية عشر من العمر بدأت بإحضار شبان بالإتفاق مع المتهم علاء عثمان وتسهيل ممارسة الجنس معها لقاء مبالغ مالية وقد استمر هذا الأمر حتى تاريخه، وأن المتهم علاء عثمان كان يحضر يومياً حوالي السبعة الى عشرة شبان لممارسة الجنس مع إبنتها القاصر ومعها، وان المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد كان يسهل قيام القاصر مريام بممارسة الجنس في الفنادق ويقوم بإعطاء زوجها المتهم محمد ابراهيم فقيه مبلغ مالي قدره خمسماية أو ستماية الف ليرة لبنانية عن كل شهر عمل، وأن المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد كان يصطحب ابنتها يومياً عند الساعة العاشرة صباحاً ويعيدها حوالي الساعة التاسعة مساءً، وأنها كانت تحضر لإبنتها حبوب لمنع الحمل،

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل فصيلة درك المريجة بموجب المحضر عدد 302/147 تاريخ 2021/1/16، أفاد المتهم محمد ابراهيم فقيه أنه لم يكن على علم بما يجري مع ابنته القاصر، وأنه يعلم بأنها تعمل في مكتب عائد للمتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد مقابل مبلغ اربعماية الف ليرة لبنانية الذي كان يصطحبها حوالي الساعة التاسعة صباحاً ويعيدها إلى المنزل حوالي الساعة الخامسة حتى التاسعة ليلاً الا أنه لم يكن يعلم بأن المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد كان يصطحبها إلى الفنادق لممارسة الجنس، كما أنه لم يكن يعلم بإقدامها على ممارسة الجنس مع المتهم علاء عثمان،

وتبيّن انه باستيضاح القاصر مريام من قبل فصيلة درك المريجة بموجب المحضر عدد 302/147 تاريخ 2021/1/16، أفادت بأن المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد كان بالفعل يصطحبها إلى أحد الفنادق في محلة خلدة لممارسة الجنس مع أشخاص كبار في السن،

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/47 تاريخ 2021/1/23، أفاد المتهم علاء زبور عثمان أنه كان يتردد الى منزل المتهمة عبير سفر لممارسة الجنس معها لقاء مبالغ مالية كونها ذائعة الصيت في مجال ممارسة الدعارة داخل منزلها، وأن هذا الأمر يؤكد علم زوجها المتهم محمد فقيه بقيامها بهذه الأعمال، وأنه بعد فترة قصيرة بدأت فتاتان تدعيان فاطمة وعليا تعملان أيضاً في مجال ممارسة الدعارة بالتردد إلى منزل المتهمة عبير سفر بشكل شبه اسبوعي، وأنه أقدم على ممارسة الجنس مع المدعوة فاطمة لقاء مبلغ خمسين الف ليرة لبنانية، وأن المتهمة عبير سفر كانت تقوم بتسهيل ممارسة الدعارة لهاتين الفتاتين، وأنه كان يعمل أحياناً على تأمين الزبائن للمتهمة عبير سفر بغية ممارسة الجنس معها ومع الفتاتين المذكورتين لقاء ممارسته الجنس مجاناً مع المتهمة عبير سفر، وأنه قام بتعريف المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد على المتهمة عبير سفر فراح يتردد الى منزل الأخيرة لممارسة الجنس معها، وأنه منذ حوالي التسعة أشهر سافرت زوجته وأولاده إلى تركيا وبقي بمفرده في المنزل، عندها طلبت منه المتهمة عبير سفر ممارسة الجنس مع ابنتها القاصرة مريام وفض بكارتها بهدف تشغيلها في ممارسة الدعارة، وأنه وافق على الموضوع فأحضرت الوالدة ابنتها القاصر مريام الى منزله، وأنه أقدم على مجامعة الأخيرة في غرفة نومه

CamScanner

بينما كانت الوالدة على الشرفة علماً أن القاصر لم ترفض الأمر او تحاول منعه، وأن الأمر حصل بموافقتها، وقد بلغ النشوة أثناء المجامعة وأفرغ سائله المنوي في مهبلها، وبعد ذلك، بدأت المتهمة عبير سفر بتشغيل ابنتها القاصرة في الدعارة وتأمين الزبائن لها، وأنه كان ايضاً يؤمن الزبائن للأخيرة مقابل نسبة يتقاضاها من الأموال أو لقاء ممارسة الجنس مع القاصرة مريام، ومن بين الزبائن المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد، وأن هذا الأخير تعرّف لاحقاً على والد القاصر المتهم محمد فقيه، وبدأ يعطيه مبالغ مالية تتراوح بين المئة الف ليرة لبنانية ومئة دولار أميركي ويعيره سيارته للخروج بها مع عائلته، وأن المتهم رشيد ملا رشيد كان يصطحب القاصر مريام الى العديد من الفنادق بهدف ممارسة الجنس معها، وأنه علم بالموضوع من الأخيرة ومن والدتها المتهمة عبير سفر، وأنه انتقل منذ حوالي ثلاثة أشهر للسكن في محلة صبرا فبدأت المتهمة عبير سفر بالحضور إلى منزله بشكل يومي وبإحضار شبان لممارسة الدعارة في حين كان يقوم بممارسة الجنس مع القاصر مريام، وأنه في أحيان أخرى كان يحضر الزبائن إلى منزله بهدف ممارسة الجنس مع القاصر مريام بحضوره لقاء مبلغ خمسين الف ليرة لبنانية يعطي مبلغ ثلاثين الف ليرة لبنانية منها للمتهمة عبير سفر ويحتفظ بالباقي، وأن هذه الأخيرة كانت تتواجد دائماً في منزله مع القاصر مريام، وأنه كان أحياناً يمارس الجنس مع القاصر بحضور والدتها، وأن هذا الأمر تكرر عدّة مرات، وأنه بتاريخ 2021/1/15 إتصلت به القاصر مريام وطلبت منه الحضور لملاقاتها في محلة حي السلم فاصطحبها الى منزله في محلة صبرا، وأن الأخيرة صرحت له بأنها لا تريد العيش مع والديها وتريد السفر معه الى تركيا، وأنه حاول مساعدتها إلا أنه بعد أن علم بادعاء المتهمة عبير سفر ضده قام بتسليم القاصر إلى اللجنة الأمنية الفلسطينية التي قامت بتسليمها إلى ذويها، وان المتهم محمد ابراهيم فقيه كان على علم بكافة الأمور كونه كان يستحصل على المال من المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد كما كان يقوم بإحضار ابنته للأخير، وأن المتهم محمد فقيه كان يستدين منه الأموال كونه مدمن على لعب الميسر والمراهنات ويقول له "أم عباس بترجع بتحاسبك" والمقصود زوجته المتهمة عبير سفر، وأن المتهمة عبير سفر حضرت إليه في إحدى المرات وبحوزتها مرطبان "فازلين" وطلبت منه ممارسة الجنس مع القاصرة من مؤخرتها تمهيداً لتحصيل مبالغ أكثر من الزبائن، وأنه حاول إيلاج عضوه الذكري داخل مؤخرتها إلا أنه لم يستطع بسبب صراخ القاصرة وتألمها الشديد فتوقف عن ذلك،

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/47 تاريخ 2021/1/23، أفاد المتهم محمد ابراهيم فقيه أنه متزوج من المتهمة عبير سفر منذ حوالي العشرين عاماً، وأنه منذ انتقالهم الى منزلهم في محلة حي السلم بدأت زوجته بإحضار الشبان الى المنزل بهدف ممارسة الجنس معهم وأنه لم يكن يعلم بذلك بداية الا أنه علم بالأمر لاحقاً ووقع خلاف كبير بينه وبين زوجته وبعدها رضخ للأمر كونه عاجز عن تأمين مدخول للعائلة، وأنه لم يكن يعلم بتفاصيل عمل زوجته في مجال الدعارة وبدور المتهم علاء عثمان، وأن هذا الأخير كان قد طلب يد ابنته للزواج لكنه رفض ذلك، وأنه علم لاحقاً من المتهمة عبير سفر بأن المتهم علاء عثمان أقدم على فض بكارة القاصر مريام، وأنه أقدم حينها على ضرب الأخيرة وتأنيبها إلا أن المتهمة عبير سفر وابنته القاصر تمردتا عليه وانهالتا عليه بالشتائم وطلبتا منه عدم التدخل بأمورهما، وأنه بعد فترة بدأت ابنته القاصر بالخروج مع المتهم رشيد ملا رشيد الذي كان المتهم علاء عثمان قد عرفه عليه مصرحاً بأنه خاله ويعمل في مجال تخليص المعاملات، وأن المتهم رشيد ملا رشيد راح يصطحب القاصر مريام بشكل يومي من الإثنين الى الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الخامسة من بعد الظهر بحجة العمل لديه، وأنه كان على علم بأن ابنته تمارس الجنس مع المتهم رشيد ملا رشيد بعد أن أقدم المتهم علاء عثمان بإخباره بكل هذه الأمور إثر خلافات وقعت بين المتهمين عبير سفر ورشيد ملا رشيد وعلاء عثمان على أمور مادية، وأنه استحصل مرة واحدة على مبلغ مئة الف ليرة لبنانية من المتهم رشيد ملا رشيد على سبيل المساعدة علماً أنه لم يكن يعلم في حينه بما يحصل بين الأخير وبين القاصر مريام، وأنه لم يرغم المتهمة عبير سفر او ابنته مريام على العمل في مجال الدعارة علماً

CamScanner

أنه لا سلطة له عليهما، وأنه كان يقوم بإيصال ابنته إلى العمل لدى المتهم رشيد ملا رشيد لإعتقاده بأنها تعمل لديه في مجال تنظيف المكتب،

وتبيّن أنه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/47 تاريخ 2021/1/23، أفادت المتهمة عبير زكي سفر أنها متزوجة من المتهم محمد فقيه منذ عشرين سنة، وهو مدمن على لعب الميسر ويعاني من مشاكل جنسية ولا يستطيع تلبية متطلباتها الجنسية، ما دفعها الى ممارسة الجنس مع الشبان في المحلة حيث تقيم مقابل استحصالها على مساعدات مادية ومالية منهم، وعندما تحسن وضعها المالي سألها زوجها عن المصدر فأخبرته أنها تمارس الجنس مع الزبائن لقاء مبالغ مالية، فلم تصدر عنه أي ردة فعل، إنما بدأ يطلب منها الأموال بشكل يومي للعب القمار ويغادر المنزل كي تتمكن من إحضار الزبائن وأنها كانت تعطيه يومياً مبلغ يتراوح بين الخمسين ومئة الف ليرة لبنانية، وأنه لدى حضور الزبائن الى المنزل كان زوجها وابنها عباس يتواجدان خارج المنزل في حين كانت ابنتاها لارا ومريام تتواجدان داخل المنزل، وأنها لم تكن تمارس الجنس أمامهما إنما في الغرفة الأخرى، وأنها كانت تمارس الجنس مع المتهم علاء عثمان، الذي كان يؤمن لها الزبائن أيضاً مقابل تقاضيه حصة من البدلات وممارسة الجنس معها مجاناً، وأن زوجها المتهم محمد فقيه كان يعلم بالأمر وبموضوع تأمين المتهم علاء عثمان الزبائن لها كونه شاهد الأخير خلال تواجده في منزلها، وأنه بعد أن ذاع صيتها قصدتها المدعوتين "أسيل" و"يارا أمهز" بهدف تأمين الزبائن لهما كونهما تعملان في مجال الدعارة ايضاً، وأنهما أصبحتا تحضران الى منزلها بشكل اسبوعي وتمارسان الجنس مع الزبائن الذين يحضرون الى منزلها على أن تتقاسم البدلات مناصفةً معهما، وأن المتهم علاء عثمان طلب منها منذ حوالي السنة تقريباً الحضور إلى منزله حيث عرفها الى المتهم رشيد ملا رشيد على أنه خاله وهو شخص ميسور سيغنيها عن باقي الزبائن، وأن الأخير بدأ بالتردد الى منزلها وممارسة الجنس معها مقابل مبالغ تفوق بكثير ما كانت تتقاضاه من باقي الزبائن، وأنه كان يشاهد القاصر مريام في المنزل فقال لها "بنتك حلوة وملفتة للنظر وبتجبلك مصاري كتير حاج عايشة بالفقر ليش ما بتشغلها؟"، وأنه بعد أن فكرت في الأمر وافقت على ذلك واصطحبت ابنتها المذكورة الى منزل المتهم علاء عثمان الذي كان قد سبق له أن طلبها للزواج، وطلبت منه ممارسة الجنس مع إبنتها، فاقتصر الأمر في المرة الأولى على مداعبات، وأنها عادت واصطحبت ابنتها مريام في اليوم التالي الى منزله حيث مارس الجنس مع الأخيرة بحضورها وفضّ بكارتها، وان المتهم علاء عثمان كان على علم بمضمون الحديث بين الوالدة والمتهم رشيد ملا رشيد لجهة تشغيل القاصرة مريام في الدعارة، وأنه بعد ذلك، بدأ المتهم رشيد ملا رشيد بالحضور الى منزلها صباحاً بهدف اصطحاب القاصر مريام لممارسة الجنس معها في منزله في محلة طريق المطار وذلك مقابل دفعه إيجار منزل أهلها وفاتورة الكهرباء، وأنها كانت تعطي ابنتها حبوباً لمنع الحمل، وأنها كانت تعرض ابنتها مريام على الزبائن الذين يحضرون لممارسة الجنس معها، وأن المتهم علاء عثمان كان يحضر الزبائن للقاصر مريام مقابل مبلغ خمسين الف ليرة لبنانية يتقاسمانه مناصفةً بينهما، وأن كل ذلك كان بعلم زوجها المتهم محمد فقيه الذي كان يوجه لابنته كلاماً نابياً ويأخذ منها الأموال بشكل شبه يومي، وان علاقة المتهم محمد فقيه بالمتهم رشيد ملا رشيد كانت جيدة، وأن المتهم محمد فقيه كان يعلم أن المتهم رشيد ملا رشيد يمارس الجنس مع ابنته، وأن الأخير كان يعطي الأموال للمتهم محمد فقيه بنسبة مئتي الف ليرة لبنانية كل يومين أو ثلاثة أيام، وأنها طلبت من المتهم علاء عثمان أن يمارس الجنس مع ابنتها مريام من مؤخرتها كي تعتاد على ذلك ما يؤمن ربحاً أكبر من الزبائن، وأنها أحضرت له "الفازلين" لهذه الغاية، وأن المتهم علاء عثمان حاول القيام بذلك لكنه لم يستطع بسبب الألم الذي تعرضت له القاصر مريام واقتصر الأمر على المحاولة، وأنه بعد أن بدل المتهم علاء عثمان منزله استمرت بالذهاب مع ابنتها مريام الى منزله الجديد لممارسة الجنس مع الزبائن، وأنها كانت تقتسم الأموال مناصفة مع المتهم علاء عثمان، وان عدداً كبيراً من الزبائن مارس الجنس مع ابنتها ويستحيل عليها إحصاءهم، وأن المتهم رشيد ملا رشيد كان يصطحب مريام الى فنادق في محلة خلدة - الناعمة وعين المريسة لتشغيلها في ممارسة الدعارة مع الزبائن، كما كان يصطحبها إلى منازل هؤلاء لهذه الغاية، وأن معظم هؤلاء

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

الزبائن هم من كبار السن، وأنها كانت تتقاضى من المتهم رشيد ملا رشيد مبالغ مالية تتراوح بين خمسماية الف وستماية الف ليرة لبنانية، وأن الأخير كان يعطي ابنتها مبلغ مئة الف ليرة لبنانية يومياً، كما كان يعطي المتهم محمد فقيه مبالغ مختلفة بهدف اسكاته، وأن ابنتها ذكرت أمامها تكراراً فندق Ayanapa الذي كان المتهم رشيد ملا رشيد يصطحبها إليه لممارسة الجنس مع الزبائن، كما أخبرتها أن الأخير يشغل فتيات قاصرات أخريات في الدعارة لصالحه وبتسهيل منه تذكر منهن المدعوة "سناء" وشقيقتها "حليمة"، وأنها تقدمت بشكوى بحق المتهم علاء عثمان خوفاً من أن يكون قد خطف مريام لتشغيلها في الدعارة لحسابه في حين ان الأخيرة هي مصدر رزق لها، وان المتهم محمد فقيه أوصل ابنته القاصر مريام إلى فندق في محلة عين المريسة بناء لطلب المتهم رشيد ملا رشيد.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/47 تاريخ 2021/1/23، أفاد المتهم علاء زبور عثمان أن كل من أدلت به المتهمة عبير سفر هو صحيح ، وأنه بالفعل عرّفها على المتهم رشيد ملا رشيد، وأن المتهمة عبير سفر قد أقدمت على ممارسة الدعارة مع الأخير عدّة مرات لقاء بدل مادي يجهل قيمته، وأنه بعد حوالي الأسبوع حضرت المتهمة عبير سفر إلى منزله برفقة ابنتها مريام وأخبرته بموضوع العرض الذي تلقته من المتهم رشيد ملا رشيد لجهة تشغيل إبنتها في مجال ممارسة أعمال الدعارة وطلبت منه ممارسة الجنس مع القاصر مريام بهدف فض بكارتها، وأنه وافق على الأمر وحاول ممارسة الجنس مع القاصر مريام إلا أنه لم يتمكن من ذلك كونها لا تزال صغيرة، وأنه في اليوم التالي عادت المتهمة عبير سفر وأحضرت إبنتها إليه، وأنه أقدم على مجامعة الأخيرة وفض بكارتها، وأن هذا الأمر حصل أمام المتهمة عبير سفر، وأن هذه الأخيرة قامت بمسح الدماء التي سالت عند فض غشاء بكارة ابنتها، وأنه عاد ومارس الجنس عدة مرات مع القاصر مريام بعد ذلك، كما قام بتأمين زبائن لها لممارسة الجنس معها، وأن المتهم رشيد ملا رشيد أقدم أيضاً على ممارسة الجنس مع القاصر وتسهيل الدعارة لها لمعارفه من كبار السن، وأن المتهم محمد فقيه كان على علم بهذه الأمور وبعمل ابنته في مجال الدعارة وأنه قام بإيصال ابنته الى العديد من الفنادق بناء لطلب المتهم رشيد ملا رشيد، وأن الأخير يقوم بتشغيل العديد من الفتيات في مجال الدعارة وبعضهن قاصرات.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/47 تاريخ 2021/1/23، أفاد المتهم محمد ابراهيم فقيه أن ما أدلت به زوجته المتهمة عبير سفر هو صحيح وأنه كان يعلم بقيامها بممارسة أعمال الدعارة وكذلك الأمر بالنسبة لإبنته مريام وبتسهيل هذه الأعمال من قبل المتهمين علاء عثمان ورشيد ملا رشيد، وأنه كان يقوم بايصال ابنته مريام إلى عدد من الأماكن وتسليمها الى المتهم رشيد ملا رشيد الذي كان يقلّها الى الزبائن، وأنه أوصلها في إحدى المرات الى جوار فندق Regis Beirut في محلة عين المريسة حيث كان ينتظرها المتهم رشيد ملا رشيد، وأنه كان يحصل على أموال بشكل شبه يومي من الأخير وينفقها على لعب الميسر، ولهذا السبب كان موافقاً على عمل زوجته وابنته في الدعارة، وأنه كان يعلم أن المتهم رشيد ملا رشيد كان يصطحب مريام الى فندق Ayanapa بشكل متكرر لممارسة الجنس،

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/47 تاريخ 2021/1/23 بحضور مندوبة جمعية حماية الأحداث، أفادت القاصر مريام محمد فقيه أن كل ما ورد في افادة والديها المتهمين محمد فقيه وعبير سفر هو صحيح، وأنها كانت تشاهد العديد من الرجال والشبان يحضرون الى منزل والديها عندما يكون والدها خارجه بهدف ممارسة الجنس مع والدتها مقابل مبالغ مالية، وأن هذه الأخيرة كانت تفعل ذلك بسبب وضعهم المالي السيء، وأن والدها كان موافقاً على هذه الأعمال لأنه كان عاطلاً عن العمل ومدمناً على ألعاب الميسر، ومن الأشخاص الذين كانوا يحضرون الى منزلهم، للغاية المشار إليها، المتهمين علاء عثمان ورشيد ملا رشيد، وأنه بعد فترة طلبت منها والدتها المتهمة عبير سفر مرافقتها الى منزل المتهم علاء عثمان وبوصولهما طلبت الوالدة من الأخير ممارسة الجنس مع ابنتها القاصرة وفض بكارتها، وأنها عندما سمعت ذلك أصيبت

بصدمة، فقالت لها والدتها "معليش". وأن المتهم علاء عثمان حاول عندها التقرب منها على مرأى من والدتها ونزع ملابسه، وبدأ بنزع ملابسها، وعندما حاولت منعه صفعها على وجهها، وأدخل قضيبه في مهبلها وبقيت تحاول منعه حتى توقف عن المتابعة فارتدت ملابسها وغادرت بسرعة وبقيت والدتها مع المتهم علاء عثمان، وأنه عندما عادت هذه الأخيرة الى المنزل حصل شجار بينهما، وأصرت الوالدة المتهمة عبير سفر على ابنتها القاصرة طالبة" منها وجوب مرافقتها في اليوم التالي الى منزل المتهم علاء عثمان لممارسة الجنس معه فأجابتها بالرفض، ولم تُخبر أحداً بذلك خوفاً من تعرضها للضرب، وأن المتهمة عبير سفر أرغمتها في اليوم التالي على مرافقتها الى منزل المتهم علاء عثمان، وعندما دخلتا الى المنزل جلس بقربها وحاول التودد لها بالكلام، وأمسكها بيدها ومنعها من الابتعاد عنه، وبدأ في انتزاع ملابسها أمام عيني والدتها، وأنها حاولت منعه فلم تستطع، وأن والدتها ساعدته في نزع ملابسها، وأن المتهم علاء عثمان خلع ملابسه، وثبتها بمساعدة والدتها على فراش على الأرض وأدخل قضيبه في مهبلها عبر استعمال القوة وكانت والدتها تمسكها من كتفيها، وأنها أحست بألم لم تستطع تحمله وبدأت بالصراخ فعمل المتهم علاء عثمان على تكميم فمها، وأن الدماء بدأت تسيل منها فقامت والدتها بمسحها، وأن المتهم علاء عثمان ادخل قضيبه حتى بلغ النشوة وقذف سائله المنوي داخل مهبلها، وأنها قامت بعد ذلك بإرتداء ملابسها وغادرت بسرعة في حين بقيت والدتها في منزل المتهم علاء عثمان، وأنها أخبرت والدتها بأنها لا ترغب بالحضور الى منزل الأخير مجدداً، وأنه بعد حصول ذلك بحوالي الأسبوع حضر المتهم رشيد ملا رشيد الى منزل أهلها وعرض على والدها المتهم محمد فقيه ووالدتها المتهمة عبير سفر أن تعمل معه في مكتب "تجارة" فوافقا على الأمر، وأنه في اليوم التالي حضر المتهم رشيد ملا رشيد واصطحبها الى مكتب في محلة طريق المطار لا يوجد فيه أي أثاث وأوهمها أنه يدير شركات تجارية ومن ثم أعادها الى المنزل، وأنه في اليوم التالي حضر الأخير الى منزلها حوالي الساعة العاشرة صباحاً واصطحبها إلى فندق في محلة الناعمة ودخل معها مباشرة الى إحدى الغرف بدون المرور عبر موظف الاستقبال في الفندق، وعندما سألته عن سبب الحضور الى الفندق قال لها أنه يريد التحدث معها، وبدأ يتقرب منها وحاولت منعه لكنها لم تستطع، ومارس الجنس معها دون استعمال واقي ذكري، وأنها صرحت له بأنها لا تريد رؤيته مجدداً فوعدها بأنه لن يفعل ذلك مجدداً، وأنه في اليوم التالي، عاد الى منزل أهلها واصطحبها، بمعرفة والدها ووالدتها الى الفندق عينه وأدخلها الى إحدى غرفه ايضاً دون المرور عبر موظف الاستقبال، وقد تكرر هذا الأمر بشكل يومي لحوالي الأسبوعين الى أن بدأ المتهم رشيد ملا رشيد يُحضر عدداً من أصدقائه من كبار السن لممارسة الجنس معها، وفي المقابل، كان المتهم رشيد ملا رشيد يعطيها راتباً شهرياً بقيمة أربعماية الف ليرة لبنانية إضافة الى مبلغ عشرين ألف ليرة لبنانية كمصروف يومي، وأنه في الأيام التي لم يكن يحضر فيها المتهم رشيد ملا رشيد لاصطحابها كانت والدتها المتهمة عبير سفر والمتهم علاء عثمان يحضران الزبائن الى منزل أهلها لممارسة الجنس معها، وأن والدتها كانت تصطحبها ايضاً الى منزل المتهم علاء عثمان حيث يتواجد زبائن للغرض عينه، وقد استمر الأمر على هذا المنوال حتى تاريخ مغادرتها المنزل مؤخراً ولجوئها الى المتهم علاء عثمان الذي كانت معجبة به قبل أن يمارس الجنس معها رغماً عنها، وأن والدها المتهم محمد فقيه كان يعلم بموضوع عملها في مجال ممارسة الجنس مع المتهم رشيد ملا رشيد كونه كان يوصلها إليه في العديد من المرات، وأن والدها أوصلها في إحدى المرات إلى فندق في عين المريسة، علماً أنها لم تمارس الجنس في الفندق المذكور، بل اصطحبها منه المتهم رشيد ملا رشيد إلى فندق آخر في محلة الناعمة، وأنها لم تتردد سوى الى الفندق المذكور لممارسة الجنس بتسهيل من المتهم رشيد ملا رشيد، وأن عدد من الفتيات الأخريات يعملن لصالح المتهم رشيد ملا رشيد في مجال الدعارة، وان المتهم علاء عثمان مارس الجنس معها أمام والدتها، وان والدتها لم تكن تعطها حبوب لمنع الحمل بحسب علمها، وأنه في إحدى المرات أحضرت والدتها "الفازلين" وطلبت من المتهم علاء عثمان أن يمارس الجنس معها من مؤخرتها، وأن الأخير حاول ذلك بحضور والدتها التي قامت بتثبيتها إلا أنه لم يستطع بسبب صراخها، وأن والدتها والمتهم علاء عثمان حاولا تكميمها واسكاتها لكنهما لم يتمكنا من ذلك، فتوقف الأخير عن ذلك، وأن المتهم رشيد ملا رشيد كان يصطحبها إلى مصفف الشعر، وأن والدها كان يأخذ منها الأموال بشكل مستمر وينادها بألفاظ نابية،

وتبين أن القائم بالتحقيق في مكتب مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الآداب عرض على القاصر مريام صوراً لفندق Ayanapa الموجود في محلة الناعمة، فأكدت على أنه الفندق المقصود بإفادتها، وأنها لم تكن تتردد الى أي فندق آخر. وأكدت على وجود عدة فتيات يعملن في الدعارة لصالح المتهم رشيد ملا رشيد، وأنها شاهدت منهن المدعوة سناء خلف.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/47 تاريخ 2021/1/23، أفاد المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد أنه يعرف المتهم علاء عثمان منذ مدة طويلة، وأنه كان يعمل سابقاً ككاتب وصحفي، وحالياً يدير مكتباً تجارياً في محلة طريق المطار، وأنه بناء على طلب المتهم علاء عثمان وافق على استخدام القاصر مريام في مكتبه لتحضير القهوة والشاي، وهو لم يمارس الجنس معها ولا مع والدتها، وأنه كان يصطحب مريام للذهاب الى المكتب وليس الى أي مكان آخر، وأن مجمل إدلاءات المتهمين علاء عثمان ومحمد فقيه وعبير سفر إضافةً إلى القاصرة مريام هي غير صحيحة، ثم عاد المتهم رشيد ملا رشيد وأفاد أنه منذ حوالي السنة توجه إلى منزل المتهم علاء عثمان وطلب منه إحضار جارته المتهمة عبير سفر كونه على علم بطبيعة عملها في مجال الدعارة، وأن المتهم علاء عثمان عرّفه الى الأخيرة، وأنه قصدها الى منزلها ومارس الجنس معها لقاء مبلغ مئتي ألف ليرة لبنانية، وبدأ يتردد الى هذا المنزل للغاية المذكورة حيث كان يشاهد القاصر مريام التي كانت تبلغ حينها 11 عاماً، وأنه عرض على والدتها تشغيلها في الدعارة لأنها جميلة وأخبرها أن لديه العديد من الزبائن والمعارف الذين يرغبون بممارسة الجنس مع قاصرات، وأن الوالدة وافقت على هذا العرض، وأن المتهم علاء عثمان اتصل به بعد يومين وطلب إليه الحضور لاصطحاب القاصر مريام للعمل معه بعد أن أخبره أنه فض بكارتها، وأنه حضر واصطحب الأخيرة إلى فندق Ayanapa في بلدة الناعمة حيث استأجر غرفة ومارس الجنس معها، وأن القيمين على الفندق وعلى آلية الحجز فيه كانوا على علم بحضور القاصرة معه ولم يبدوا أي ردة فعل، وأن القاصر مريام حاولت منعه من ممارسة الجنس معها إلا أنه لم يتركها وأرغمها على ذلك، وأنه عاد واصطحبها تكراراً إلى الفندق المذكور لممارسة الجنس معها وبمعرفة والدتها المتهمة عبير سفر فقط حسب علمه علماً أنه كان يعطي الأخيرة مبلغ مئتي ألف ليرة لبنانية كل فترة، وانه كان يدفع مبلغ أربعماية الف ليرة لبنانية شهرياً للقاصرة مريام، وأنه بعد حوالي الأسبوع والنصف تقريباً أصبح ينقل القاصرة الى هذا الفندق ويحجز لها غرفة لقاء مبلغ ستين الف ليرة لبنانية ليتردد الزبائن إليها بغرض ممارسة الجنس، وأنه في أحيان أخرى يقوم الزبون بحجز الغرفة فيقوم بإصطحاب القاصر مريام إليه وينتظرها داخل السيارة في الموقف، وأن القيمين على فندق Ayanapa يعلمون بكل هذه التفاصيل، كما أنهم يؤمنون الزبائن للقاصر مريام أحياناً كون هذا الفندق ناشط في أعمال الدعارة وتقيم فيه عدة فتيات تعملن في هذا المجال بمعرفة إدارته وبتسهيل منها، وأنه كان يشاهد هذه الأمور، وأنه عند حجزه لغرفة في الفندق لا يُطلب إليه إبراز بطاقة هويته أو أي مستند يعرف عنه، وأنه يقصد هذا الفندق بسبب سمعته في مجال الدعارة وللسماح له بإدخال فتاة قاصرة الى الغرفة، وأن موظف الاستقبال في الفندق كان يتدبر له زبائن لمريام ويدفع له لقاء ذلك، وأن هذا الفندق هو الوحيد الذي كان يقصده لهذه الغاية وكان يتم تشغيل القاصرة من قبله بتنسيق تام مع موظفي الاستقبال في هذا الفندق والقيمين عليه، وهو يعرف هؤلاء بالشكل فقط، وأنه كان يفعل ذلك بشكل شبه يومي، باستثناء الأيام التي كان يشغلها المتهمين علاء عثمان وعبير سفر في الدعارة ، وقد استمر هذا الأمر لحين هروب القاصر مريام من منزل ذويها، وأنه لا يوجد أي فتاة قاصر بإستثناء مريام تعمل في مجال الدعارة بتسهيل منه، وأن والد القاصر مريام على علم بعمل إبنته في مجال الدعارة، وأن الأخير كان يستحصل منه على مبالغ مالية بشكل شبه يومي، وأن كل ما أدلى به لجهة عمله في مجال العلاقات التجارية هو غير صحيح وأنه كان ينوي تشغيل القاصر مريام في مجال الدعارة منذ البداية.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/78 تاريخ 2021/1/29، أفادت الظنينة احلام حسن سنديان أنها تعمل في ممارسة الدعارة وتعمل على تأمين الزبائن في الطريق

العام وتصطحبهم لممارسة الجنس معها في فندق Ayanapa، وأن الزبون يقوم بحجز الغرفة من عامل الاستقبال المتهم محمد الخطيب، علماً أنها تكون برفقة الزبون عند حجزه للغرفة، وأن المتهم محمد الخطيب يعمل بصفة عامل إستقبال في النهار والمدعو "احمد باز" في الليل، **وان إدارة الفندق على علم بممارستها الدعارة داخل غرف الفندق**، وأنها اختارت هذا الفندق لأن إدارته تسهل دخولها مع الزبائن الى غرفه، **ولكن لا أحد يسهل لها الدعارة**، بل هي تقوم بتأمين الزبائن في الطريق، وأنها شاهدت خلال ترددها الى الفندق المذكور العديد من الفتيات اللواتي تمارسن الدعارة والزبائن الذين يترددون إليه لهذه الغاية، والجميع يدخل الى الفندق لهذه الغاية دون المرور بعامل الاستقبال، وان العاملين في الفندق جميعهم على علم بكيفية حصول هذه الأمور، وأنها كانت تشاهد المتهم وليد موسى داخل فندق Ayanapa ، يدخن النرجيلة أمام المسبح، وحسب علمها كان هو مديره، وأن المتهم أحمد خالد دياب يديره الآن إلا أن المتهم وليد موسى ما زال يتردد بشكل كثيف الى الفندق والجميع ينادونه "المعلم"، وان الأخيرين على علم تام بأعمال الدعارة التي تحصل في الفندق، وان المتهم ضابط اسماعيل يعمل بصفة بواب على المدخل الخارجي.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/78 تاريخ 2021/1/29، أفاد المتهم ضابط خضر اسماعيل أنه يعمل كناطور وبواب في فندق Ayanapa ، وأنه بدأ عمله في العام 2019 وخلال الثمانية أشهر الأولى من بدء العمل كان المتهم وليد موسى يدير الفندق، وبعد ذلك استلم المتهم أحمد دياب هذه الإدارة، وأنه منذ بداية عمله كان المتهم محمد الخطيب يقوم بمهام عامل الاستقبال، وأنه بعد استلام الإدارة من قبل المتهم أحمد دياب لم يعد المتهم وليد موسى يحضر بشكل متكرر، وأنه خلال عمله كان يحضر شبان بمفردهم الى الفندق لحجز غرف لساعات وبعدها تأتي الفتيات وتدخلن الى الغرف مباشرة، وأحياناً كان الشبان يحضرون مع الفتيات، ولا يتم طلب أي مستندات ثبوتية ممن يحضرون لاستئجار غرف لساعات قليلة، وأنه بعد مواجهة المتهم ضابط اسماعيل برسائل صوتية مرسلة من هاتفه الى هاتف المتهم وليد موسى وبناديه "المعلم" ويخبره عن أمور تتعلق بالفندق، أفاد أن المتهم وليد موسى هو المدير الفعلي للفندق والمتهم أحمد دياب هو المسؤول عن الصندوق ويعاون المتهم وليد موسى في الإدارة، وإن المتهم احمد دياب هو المدير "على الأوراق فقط"، وإن كل الأمور المتعلقة بسير العمل في الفندق محصورة بالمتهم وليد موسى الذي يتردد بشكل شبه يومي الى المنتجع، وأن أعمال الدعارة داخل الفندق تقتصر على حضور الفتيات الى الفندق بواسطة سيارة أجرة في حين يكون الزبون بانتظار الفتيات داخل الغرفة التي يحجزها، وأنه لا علم له بوجود فتيات تعملن في الدعارة داخل الفندق، وان اغلبهن يحضرن إلى الفندق من الخارج، وان المتهمين وليد موسى وأحمد دياب ومحمد الخطيب وغيرهم من القيمين على إدارة الفندق هم على علم بالأمور التي تحصل داخله، وأن موظف الإستقبال يقوم بمنع القاصرات اللواتي تحضرن إلى الفندق برفقة شبان من الدخول، وعاد المتهم ضابط اسماعيل وأوضح أنه لا يتم التدقيق بهويات الداخلين الى الفندق ولا يتم التأكد مما اذا كانت بعض الفتيات قاصرات وبالتالي يرجح دخول القاصرات الى الفندق.

وتبيّن أن المتهم ضابط اسماعيل يقيم في البلاد بصورة غير مشروعة.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/78 تاريخ 2021/1/29، أفاد المتهم محمد خليل الخطيب أنه يعمل في فندق Ayanapa بصفة عامل استقبال منذ حوالي الشهر والنصف علماً أنه كان يعمل في الفندق المذكور منذ العام 2019 في مجال التنظيف وتأمين الأمور اللوجيستية، وأن المتهم أحمد دياب هو مدير هذا الفندق منذ بداية عمله في العام 2019، وأنه كان يعمل سابقاً في فندق "ميرا بيتش" العائد للمتهم وليد موسى، وأنه لا يشاهد هذا الأخير في فندق Ayanapa ، وأنه لا يسأل الشبان الذين يحضرون لاستئجار غرف لساعات محدودة عن هوياتهم بعكس الذين يطلبون استئجار غرف لليلة كاملة، وأن أي فتاة تستطيع الدخول الى غرفة الزبون بدون المرور عبره، وأن عدّة فتيات تحضرن لممارسة الدعارة في الفندق مع زبائنهن بدون أي تدخل أو تسهيل من إدارة الفندق ومن الممكن أن تكون بعضهن قاصرات، ولكن إذا

تحقق من وجود فتاة قاصر فيطلب إليها المغادرة مع من أحضرها، وعاد وأفاد أنه يمكن أن يكون المتهم وليد موسى يحضر الى الفندق بعد انتهاء دوام عمله ولهذا السبب لا يشاهده، وهو يعلم أن المتهم أحمد دياب هو مدير الفندق وتربطه علاقة بالمتهم وليد موسى وهو يجهل طبيعتها، وأنه لا يقوم مطلقاً بالتواصل مع شبكات لارسال فتيات إلى غرف الزبائن.

وتبين أن المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد أكد بعد عرض المتهم محمد الخطيب عليه، أنه هو عامل الاستقبال الذي كان يلتقيه عند حضوره الى الفندق.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيق الأولي المجرى من قبل مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب بموجب المحضر عدد 302/78 تاريخ 2021/1/29، أفاد المتهم وليد محمد موسى أن لا علاقة له بفندقAyanapa ، وأنه تنازل عن المنتجع المذكور للمتهم أحمد الخطيب منذ العام 2017 وكان الأخير يشغل منصب مدير الفندق وأبرز اثباتاً لذلك اتفاقية تنازل عن استثمار أرض سياحية منظمة لدى دائرة الكاتب العدل في بيروت الاستاذ وسام بكري برقم 2017/10550، وأنه لا يتردد الى فندق Ayanapa نهائياً منذ ذلك الوقت ولا يتواصل مع أي شخص يعمل فيه بمواضيع العمل المتعلقة به، وأنه في حال حصول أي تواصل مع هؤلاء يكون بحكم الصداقة، وأنه بحسب ما يتردد إليه بالتواتر لا تحصل أية أعمال دعارة داخل الفندق المذكور، وأنه لا علاقة للتواصل بينه وبين المتهم ضابط اسماعيل بأمور إدارة الفندق،إنما بما يحصل في قطعة الأرض الواقعة الى جانبه، وتبين أنه لدى مواجهته برسائل المتهم ضابط اسماعيل الهاتفية له المتعلقة بكل التفاصيل المتعلقة بإدارة الفندق وعدم إرسال الاخير أي رسائل بهذا الخصوص للمتهم أحمد دياب الذي يُفترض أنه مدير الفندق، أفاد أنه طلب الى المتهم ضابط اسماعيل تزويده بالتفاصيل كافة التي تحصل في الفندق، وخاصة تلك المتعلقة بقطعة الأرض الملاصقة له كونه يسعى الى شرائها او استئجارها، وأنه بمواجهة المتهم وليد موسى برسالة صوتية مرسلة منه الى المتهم ضابط اسماعيل يطلب فيها من هذا الأخير التوجه الى الباب الرئيسي للفندق وعدم السماح لأحد بالوقوف حالياً، وجواب المتهم ضابط اسماعيل برسالة صوتية "لا يا معلم أنا فوق على الطريق أنا وأبو كرم عم ساعدو عا البوابة وأنا من مبارح منعتن، ولا وحدة يعني طلعا مع الزبون بالسيارة"، أجاب أنه طلب من المتهم ضابط اسماعيل الذهاب الى المدخل لمراقبة المدعو شوقي فخر الدين مستثمر قطعة الأرض الملاصقة، ويستغرب حديث المتهم ضابط اسماعيل عن أمور الفتيات والدعارة والزبائن، وأن المتهم ضابط اسماعيل هو مخبر زرعه داخل فندق Ayanapa ويفيده بتفاصيل الأمور المتعلقة بالبورة المجاورة، وتبين أنه جرى ضبط دفتر شكات مع المتهم وليد موسى عائد لحساب منتجع Ayanapa وكذلك بطاقة مصرفية باسمAyanapa SARL . فأفاد الأخير انه هناك شركة بهذا الاسم مسجلة باسمه في الدوائر الرسمية ولا علاقة لها بالمنتجع حالياً، وهو حساب مصرفي يستخدمه في أعماله ليس أكثر. ونفى المتهم وليد موسى أي معرفة بما حصل مع القاصر مريام فقيه، وأكد على عدم تردده الى الفندق، لكنه يسمع أنه يتردد إليه العديد من الأشخاص المشبوهين في أعمال الدعارة، وأنكر علاقته بأعمال الدعارة حالياً.

وتبين أنه بعد عرض المتهم وليد موسى على أنظار المتهم رشيد ملا رشيد أكد الأخير أن المتهم وليد موسى هو مدير فندق Ayanapa وكان يشاهده عند اصطحابه القاصر مريام فقيه الى هناك، وأن المتهم وليد موسى هو "الكل بالكل" في هذا الفندق، وكان على علم بأمر القاصر مريام وما كان يحصل معها، وأن المتهم محمد الخطيب هو عامل الاستقبال وكان يعلم أيضاً بما يحصل مع القاصرة المذكورة، وأحياناً كان يؤمن لها الزبائن بتنسيق تام مع المتهم وليد موسى، وأنه يؤكد بأنه لم يتعرض لأي ضغط أو تعنيف أثناء إدلائه بإفادته.

وتبيّن من ملفات مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب أنه يوجد بحق المتهم محمد خليل الخطيب أسبقيتين في مجال تسهيل أعمال الدعارة داخل مجمع "المينا بيتش" وفندق Ayanapa، وبحق الظنينة أحلام حسن سنديان اسبقيتين بجرم ممارسة

CamScanner

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

أعمال الدعارة. وبحق المتهم وليد محمد موسى 18 أسبقية بجرم تسهيل أعمال الدعارة في محلة خلدة – الناعمة – الرميلة لا سيما داخل فنادق في المحلة منها فندقي AYANAPA و AYAN. وأنه المستثمر لهذه الفنادق لكنه يوكل أمر إدارتها لأشخاص آخرين بموجب وكالات. وبحق للمتهم احمد خالد دياب سبع اسبقيات بجرم تسهيل أعمال الدعارة.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيقات الابتدائية، أنكر المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد الجرائم المسندة إليه. وأفاد أن المتهم علاء عثمان عرّفه على القاصر مريام للعمل لديه بصفة عاملة تنظيفات، وأنه لم يوافق على عملها إلا بعد أخذ موافقة والديها. وأنه علم لاحقاً أن المتهم علاء عثمان ينوي استدراج هذه الفتاة فأخبر أهله بذلك كما أخبر أحد أصدقائه في القوى الأمنية. وأنه أوقف سابقاً لإستعماله اسم مغاير. وأنه لم يمارس الجنس مع القاصر المذكورة. وأنه لم يمارس الجنس مع المتهمة عبير سفر ولم يعرض عليها تشغيل ابنتها القاصر مريام في مجال الدعارة. وأنه لا يوجد خلافات بينه وبين المتهمة عبير سفر. وأن القاصرة مريام تنزع حجابها عندما تصعد معه في السيارة والسبب في ذلك أنها غير محجبة عن قناعة. وأنه إصطحب القاصر مريام مرتين إلى مصفف الشعر بناء لطلبها. وأنه كان يقوم بعمل إنساني وخيري. وأن المتهم علاء عثمان هو من كان يحاول استخدام القاصر في الدعارة. وأوضح وكيله الأستاذ ديب أن أشخاصاً من طرف المتهم علاء عثمان عرضوا على موكله دفع مبلغ خمسة وعشرين مليون ليرة لبنانية مقابل عدم ذكر إسمه في هذه الدعوى وعندما رفض ذلك زج إسمه في الدعوى.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيقات الابتدائية، أفاد المتهم علاء زبور عثمان أنه كان على علاقة بالقاصر مريام وطلب يدها للزواج. وأنه لم يمارس أية علاقة جنسية مع الأخيرة. وأنه مستعد لمواجهة أي شخص يقول انه أقدم على اغتصاب القاصر. وأن المتهمة عبير سفر تعرفت على المتهم رشيد ملا رشيد في محله. وبعدها أصبحت ابنتها تعمل لديه. وأنه كان يريد أن يستر الفتاة وقد سلّمها إلى اللجنة الأمنية لأنه لا يجرؤ على الدخول إلى محلة حي السلم.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيقات الابتدائية، أفادت المتهمة عبير زكي سفر أن المتهم علاء عثمان عرّفها بالمتهم رشيد ملا رشيد وأن الأخير يقوم بأعمال انسانية. وأنها لم تمارس الجنس مع المتهم رشيد ملا رشيد لقاء مبالغ مالية. وأن الأخير استحصل على اذن من زوجها لكي تعمل ابنتها القاصر مريام لديه في مكتب للأعمال التجارية. وأن أقوالها المعاكسة في التحقيق الأولي ناتجة عن عامل الخوف لكونها تخضع للتحقيق للمرة الأولى في حياتها. وأن المتهم رشيد ملا رشيد كان يصطحب ابنتها من المنزل وأحياناً كان والدها يوصلها. وأن ابنتها كانت تحضر دائماً إلى المنزل ومعها اموال وبسؤالها عن مصدر هذه الأموال كانت تقول أن المتهم رشيد ملا رشيد يعطيها أموال "براني". وأن ابنتها أخبرتها لاحقاً أن الأخير كان يصطحبها إلى جونية وطرابلس لملاقاة شخص تركي يعمل في مجال السياحة.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيقات الابتدائية، أنكر المتهم وليد محمد موسى الجرائم المسندة إليه. وأفاد أنه يمارس الأعمال بين لبنان ودبي ولا يتواجد دائماً في لبنان. وأنه ترك فندق ايانابا في العام 2017 ولم تعد تربطه أي علاقة عمل به. وأنه لا يتردد الى الفندق المذكور منذ العام 2017 ولا حتى لمجرد الزيارة. وأنه لا صحة للإدلاء بأنه تردد الى مسبح فندق ايانابا مؤخراً ومن الممكن أن يكون من صرح بذلك على علم بأنه رجل أعمال. وأنه لا علم له بما تعرضت له القاصر مريام فقيه من استغلال جنسي. وان المستثمر الحالي للفندق هو المتهم احمد دياب.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيقات الابتدائية، أفاد المتهم ضابط خضر اسماعيل انه يعمل على مدخل الفندق ويقبض بدل ركن السيارات في الفندق. وأنه عمل لصالح المتهم وليد موسى لحوالي السنة والنصف وبعدها أصبحت علاقته مع المتهم احمد دياب. وأنه استمر بالتواصل مع المتهم وليد موسى بخصوص الموقف. وأن الأخير بقي يتواصل معه لرغبته بشراء الأرض المستعملة

CamScanner

كموقف ويسأله دائماً حول من يتردد إلى هذه الأرض. وأضاف أن المتهم وليد موسى يتردد إلى البؤرة للسؤال عن صاحبها، وأنه لا يسمح بدخول شاب بمفرده الى الفندق انما يسمح فقط بدخول الشاب إذا كانت ترافقه فتاة، وأن المتهم وليد موسى لا يسأله عن أي شيء له علاقة بالفندق أو بمن يتردد إليه.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيقات الابتدائية، أفادت الظنينة احلام حسن سنديان انها تمارس الدعارة عبر التعرف على الزبائن في الطريق العام، وأنها لا تقوم بتسهيل الدعارة لأي شخص، وأن أكثرية أعمالها في مجال الدعارة تحصل في الطريق العام وأحياناً تصطحب الزبائن الى الشاليه، وأنها ليست على معرفة بأي شخص في فندق ايانابا وهي تعمل بمفردها، وأنه تمّ توقيفها على مفرق الناعمة وليست على معرفة بالمتهمين وليد موسى وأحمد دياب ولا علاقة لها بهما.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيقات الابتدائية، أنكر المتهم محمد ابراهيم فقيه الجرائم المسندة إليه، وأفاد أن المتهم علاء عثمان عرّفه بالمتهم رشيد ملا رشيد على أنه خاله ويعمل في التجارة ويرغب بإستخدام ابنته لديه، وأنه يقوم بإيصال ابنته إلى مكان العمل وباصطحابها منه، وأنه لم يكن يحضر اي زبائن لممارسة الجنس مع زوجته داخل المنزل، وأنه لم يكن يعلم بأن ابنته تمارس الجنس مع اي شخص ولم يلاحظ هذا الأمر، كما أنه لم يلاحظ أي تحسن في أوضاع زوجته المادية لأن ابنه كان يعمل في اكسبرس ويساعده في المصروف، وأنه لم يكن يأخذ المال من ابنته مريام التي كانت تقبض راتبها وتسلمه الى والدتها، وأنه لم يكن يعلم بأن زوجته المتهمة عبير سفر تمارس الدعارة مع الزبائن، وأنه كان يعمل في مكان للعب الورق لكنه لا يلعب الميسر، وأنه لم يكن يستلم مبالغ بصورة دورية من المتهم رشيد ملا رشيد انما كان الأخير يسأله احياناً عما اذا كان يحتاج الى شي وقد طلب منه لمرتين أو ثلاث مرات مبالغ مالية بقيمة مئة أو مئة وخمسين الف ليرة لبنانية، وأنه عند ايصاله لإبنته الى مركز العمل كانت ترتدي حجاباً، وأنه لم يكن يعلم بأن ابنته تتردد برفقة المتهم رشيد ملا رشيد إلى أي مكان ولم يوصلها الى أي فندق أو يأخذها منه.

وتبيّن أنّه في سياق التحقيقات الابتدائية، أفاد المتهم محمد خليل الخطيب انه يعمل في مجال المشتريات ومراقبة التنظيفات في فندق ايانابا، وأنه في الفترة الأخيرة كان يتدرب للعمل على الصندوق، وأنه متعاقد مع المتهم احمد دياب للعمل في الفندق ويعرف المتهم وليد موسى كونه ابن بلدته، وأنه عمل مع الأخير سابقاً في فندق آخر ولا يتواصل معه بأي أمر له علاقة بالعمل، وأنه ليس على علم بحصول استغلال للقاصر مريام فقيه، وأنه يمنع دخول القاصرين الى الفندق، وأنه لا علاقة له بموضوع تسهيل الدعارة داخل الفندق، وأن دوام عمله هو من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية أو الثالثة من بعد الظهر.

وتبيّن أن المتهم محمد خليل الخطيب قد توفي بتاريخ 2021/7/19 وفق ما هو ثابت بموجب تقرير الطبيب الشرعي الدكتور نضال سيف الدين المنظم بالتاريخ عينه والمبرزة صورة عنه في الملف، والذي أشار الى ان المذكور توفي نتيجة توقف حاد في عمل القلب وقد كان يعاني من التهاب في الرئتين وضيق تنفس اضافة الى مرض السكري وقصور في عضلة القلب وكان قبلها قد نقل الى المستشفى وادخل الى العناية الفائقة.

وتبيّن أنّ المتهم محمد ابراهيم فقيه أنكر أمام هذه المحكمة الجرائم المسندة إليه لجهة تدخله بالإتجار بالأشخاص وتدخله في فض بكارة ابنته القاصرة وتشغيلها في الدعارة مقابل منفعة مادية، وأفاد أن كل ذلك لا أساس له من الصحة، وأكد مضمون أقواله الأولية التي أنكر فيها أية علاقة له بالجرائم موضوع القضية الحاضرة، وانه تعرض لضغط كبير وأرغم على التوقيع على إفادته الأولية دون اطلاعه على مضمونها، وأنه متزوج من المتهمة عبير سفر منذ العام 2000 وعلاقتهما طبيعية ولديهما ثلاثة أولاد منهم القاصر مريام مواليد العام 2008، وأنه لا يغادر منزله ليلاً ويعود إليه في أغلب الأوقات عند مغيب الشمس، وأنه لم يسمع من سكان الحي أن زوجته سيئة السمعة، وأن اياً من المتهمين لم يدخل الى منزله باستثناء المتهم علاء عثمان الذي طلب منه يد ابنته

منذ اكثر من سنتين، وأن الأخير طلب يد ابنته مريام اكثر من مرة، وأنه في المرة الثانية اتصل به المتهم علاء عثمان وطلب الحضور الى منزله وكان المتهم رشيد ملا رشيد موجوداً وطلب يد ابنته بحضور الأخير، وأن ابنته لم تخبره بتعرضها لإعتداء جنسي أو ما شابه، وأن المتهمة عبير سفر لم تكن تصطحب ابنته الى خارج المنزل وتغيب لفترة طويلة، وأنه تعرف على المتهم رشيد ملا رشيد في منزل المتهم علاء عثمان الذي أخبره أن الأخير قريبه وبناديه "خالي" وهو صحافي ولديه مكتب تجاري في الغبيري، وأن زوجته المتهمة عبير سفر أخبرته بإختفاء القاصر مريام فخطر بباله فوراً أن يكون المتهم علاء عثمان قد خطفها، وانه اتصل بالأخير الذي لم يجب بدايةً ثم عاد وأجاب بعد ساعتين وأخبره ان القاصر مريام موجودة لديه وأنها فرّت بملئ ارادتها ولجأت اليه ووعده بإحضارها الى المنزل الا أنه لم يفعل، وأنه لم يتقدم بأي بلاغ أو إدعاء بحق المتهم علاء عثمان بالخصوص وفي اليوم التالي أرسل المتهمة عبير سفر للإدعاء أمام فصيلة درك المريجة، وأنه في الليلة التي تم الادعاء فيها قام المتهم علاء عثمان بتسليم القاصر مريام الى اللجنة الامنية الفسلطينية التي طلبت منه الحضور لإصطحاب ابنته ففعل، وأنه علم بموضوع فض بكارة ابنته في سياق التحقيق أمام فصيلة درك المريجة كما علم حينها بموضوع خروجها لممارسة الجنس مع الاشخاص لقاء مبالغ مالية، وأن ما جاء في أقواله الأولية لجهة علمه من زوجته المتهمة عبير سفر بأن المتهم علاء عثمان أقدم على فض بكارة ابنته هو غير صحيح، وأن الأخير لم يخبره بأن المتهم رشيد ملا رشيد كان يصطحب ابنته القاصر لممارسة الجنس معها، وأنه لم يأخذ أي مبلغ من المتهم علاء عثمان، أما بالنسبة للمتهم رشيد ملا رشيد فقد قبض منه مرتين مبلغ خمسين الف ليرة لبنانية ومرة واحدة مبلغ مئة الف ليرة لبنانية لقاء أعمال قام بها في مكتب الأخير وكانت ابنته موجودة، وأنه كان مقتنعاً بأن ابنته تقوم بأعمال تنظيف في مكتب المتهم رشيد ملا رشيد.

وتبيّن أنّ المتهمة عبير زكي سفر أنكرت أمام هذه المحكمة الجرائم المسندة إليها، ولم تؤيد مضمون أقوالها السابقة موضحة أنها لا تجيد القراءة والكتابة ولا تعلم ما جرى تدوينه في التحقيقات الأولية، وأفادت أنها أدلت بإفادتها الأولية تحت وطأة الضرب الذي تعرضت له، وأن المتهم رشيد ملا رشيد لم يعرض عليها تشغيل ابنتها في مجال الدعارة، وأنه تبين في التحقيقات الأولية أن ابنتها القاصر قد فضت بكارتها وبسؤالها عمن فعل ذلك أجابت ان المتهم علاء عثمان هو من قام بذلك، وأن هذا الامر لم يتم بحضورها وأنها لم تصطحب ابنتها القاصر عند الأخير لفض بكارتها، وأنها لم تدل في التحقيق الأولي أن المتهم رشيد ملا رشيد كان يمارس الجنس مع ابنتها ويعطيها مبالغ أكثر من باقي الزبائن، وأنه لا علم لها بوجود فندق ايانابا أو اي فندق آخر في محلة عين المريسة، وأنها وافقت مع زوجها على عمل ابنتها مريام في مكتب المتهم رشيد ملا رشيد في التنظيف وتحضير القهوة مقابل مبلغ ثلاثماية الف ليرة لبنانية شهرياً، وأنها لم تمارس الجنس مع الأخير لقاء مبلغ مالي، وأنها لا تعرف المدعوتين "اسيل" و"يارا"، وأن المتهم رشيد ملا رشيد حضر مرة واحدة الى منزلها لمعرفة سبب عدم ذهاب القاصر مريام الى العمل وعندما شاهد وضعهم عرض عليهم المساعدة في المصاريف المعيشية، وأنها على معرفة بالأخير قبل حوالي السنة من توقيفها.

وتبيّن أنّ المتهم علاء زبور عثمان أنكر أمام هذه المحكمة الجرائم المسندة إليه، وأفاد أنه لم يقدم على فض بكارة القاصر مريام ولم يمارس الجنس معها، وأن مظهر الأخيرة يوحي بأنها تبلغ 17 الى 18 سنة، وأنه تجمعه علاقة حب بالقاصر مريام ويحوز على رسائل متبادلة معها تثبت ذلك، وان الأخيرة لجأت اليه وقصدته في مكان سكنه وطلبت منه ان يتزوجها، وأنهما غادرا بموافقتها الى محلة طرابلس وباتا ليلتهما لدى اقاربه، وأن المتهمة عبير سفر لم تطلب منه فض بكارة ابنتها مريام بهدف تشغيلها في مجال الدعارة، وأنه عرّف المتهم رشيد ملا رشيد بالمتهمة عبير سفر قبل حوالي السنة من تاريخ توقيفه ليقوم بمساعدتها وبتشغيل القاصر مريام في مكتبه، وأن كل ما أدلى به في التحقيق الأولي لجهة تفاصيل فض بكارة القاصر مريام هو غير صحيح وأنه تعرض للضرب

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

أثناء التحقيق الأولي، وانه لا يعرف المتهمين ضابط اسماعيل ووليد موسى واحمد دياب ولم يشاهدهم قبل التحقيق معه، وأن القاصر مريام محجبة،

وتبيّن أنّ المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد أنكر أمام هذه المحكمة الجرائم المسندة إليه، وأفاد أنه لم يمارس الجنس مع القاصر ولم يجامعها لا بالإكراه ولا بالعنف، وأن ما جاء في إفادته الأولية أمام مكتب مكافحة الإتجار بالأشخاص غير صحيح ولم يدل به وجاء تحت وطأة الضرب الذي تعرض له، وأنه بسبب الضرب الذي تعرض له قال للمحقق "اكتب اللي بدك ياه وسوف أقوم بالتوقيع عليه"، وان المتهم علاء عثمان عرفه على المتهمة عبير سفر بهدف مساعدة العائلة، وانه وافق على تشغيل القاصر مريام لديه شرط موافقة والدها على ذلك، وأنه لم يسبق له أن شاهد المتهم وليد موسى في الفترة التي سبقت التحقيق الأولي وتعرف عليه في مكتب مكافحة الإتجار بالأشخاص، وأنه علم في سياق التحقيقات الأولية بأن المتهم وليد موسى يستثمر فنادق من بينها فندق ايانابا في محلة خلدة، وأنه لم يسبق له أن زار الفندق المذكور ولا يعلم أين يقع، وأن التوقيع الوارد على صورة المتهم وليد موسى في التحقيق الأولي عائد له، وأن القاصرة مريام عملت لديه في مجال التنظيف وتحضير القهوة وكانت تحضر عند الساعة 11 قبل الظهر وتغادر حوالي الساعة 3 أو 4 من بعد الظهر، وأنه لم يصطحب القاصر مريام في أية نزهة الا انه سبق أن أوصلها إلى منزلها وكانت سكريترته المدعوة سناء خلف برفقته، وأن القاصر ذهبت برفقة سكريترته الى مصفف الشعر وليس برفقته، وأنه لم يتلق اي ابتزاز من أحد مقابل عدم زج اسمه في هذه القضية،

وتبيّن أنه بسؤال المتهمين وليد موسى وضابط اسماعيل واحمد دياب عما اذا كانوا قد شاهدوا المتهم رشيد ملا رشيد في فندق ايانابا أجابوا بأنهم لم يشاهدوه لا بمفرده ولا برفقة فتاة،

وتبيّن أنّ المتهم ضابط خضر اسماعيل أنكر أمام هذه المحكمة الجرائم المسندة إليه، وأيّد مضمون أقواله في التحقيقات الأولية والإستنطاقية، وأفاد أنه يعمل في فندق ايانابا منذ العام 2019، وأنه كان يعلم بأن المتهم وليد موسى يستثمر الفندق المذكور إلا أنه تبيّن له أن المتهم احمد دياب هو صاحب الفندق منذ العام 2017، وأنه طلب من الأخير العمل لديه الذي وافق على ذلك، وأنه كان يعمل في الفندق بصفة فاليه باركينغ لحوالي السنة والنصف أي حتى تاريخ توقيفه وكان يقبض راتبه من المرحوم أحمد الخطيب، وأنه لم يشاهد المتهم وليد موسى في الفندق طيلة فترة عمله فيه، وأن ما ورد في إفادته لجهة أن المتهم وليد موسى بقي يستثمر الفندق لسبعة اشهر تلت تاريخ مباشرته بالعمل هو غير صحيح، وأن سبب التواصل بينه وبين المتهم وليد موسى يتعلق برغبة المتهم موسى شراء عقار بالقرب من فندق ايانابا، وأنه لم يقل بعد مواجهته بالمحادثات الجارية بينه وبين المتهم وليد موسى أن الأخير هو المدير الفعلي والمتهم احمد دياب هو المدير على الورق، وأنه لا علاقة له بموضوع التدقيق في هويات الداخلين الى الفندق وهذا الأمر يخص الإدارة،

وتبيّن أنّ المتهم احمد خالد دياب أنكر أمام هذه المحكمة الجرائم المسندة إليه، وأفاد أنه يعرف المتهم وليد موسى منذ 17 سنة، وأنه بسبب ثقة المتهم وليد موسى به صرّح له الأخير في العام 2018 "بدي حط الأوتيل باسمك" ولم يطلعه على السبب، وأنه وافق على ذلك، وأنه لم يدفع للمتهم وليد موسى أي مبلغ مالي لقاء هذا التنازل، وأنه لم يصبح مدير الفندق انما يقوم بتخليص المعاملات وبالتالي بقي المتهم وليد موسى المستثمر الفعلي للفندق، وأن المتهم وليد موسى نظم مستنداً خطياً لدى الكاتب العدل بهذا الخصوص، وأنه لم يكن يحضر الى فندق ايانابا يومياً إنما يحضر فقط عندما يكون لديه أعمال يقوم بها، وأنه كان يلتقي بالمتهم وليد موسى عند حضوره حيث يحتسيان القهوة والنرجيلة علماً أن عمل الأخير كان معظمه في محلة الرميلة، وأنه كان يتقاضى راتباً شهرياً قدره مليون وثمانماية الف ليرة لبنانية ورفعه المتهم موسى إلى ثلاثة ملايين ليرة لبنانية، وأنه أثناء وجوده في

CamScanner

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

فندق ايانابا لم يشاهد المتهم رشيد ملا رشيد فيه، وأنه كان يحضر نهاراً الى الفندق للقيام بأعمال الصيانة ولم يكن يحضر ليلاً، وأنه يمكن القول ان المتهم وليد موسى بقي هو "الكل بالكل" في فندق ايانابا،

وتبيّن أنّ المتهم وليد محمد موسى أنكر أمام هذه المحكمة الجرائم المسندة إليه، وأيّد مضمون أقواله في التحقيقات الأولية والإستنطاقية، وأفاد أنه كان مستثمراً لفندق ايانابا لغاية العام 2017 حيث أقدم بسبب ازدهار اعماله على التنازل عن ادارة المسبح لمصلحة المتهم احمد دياب مقابل مبلغ خمسين الف دولار اميركي دفع الأخير منها عشرين الفاً، وأنه منذ حصول التنازل لم يعد له اية علاقة بالفندق المذكور، وأنه بعد تنازله عن الفندق بقي على تواصل مع المتهمين ضابط اسماعيل واحمد دياب، وأن سبب تواصله مع المتهم ضابط اسماعيل هو للاستعلام منه عن احد الاشخاص بسبب عقار قرب الفندق، وأن ليس على معرفة سابقة بالمتهم رشيد ملا رشيد، وأن دفاتر الشيكات المضبوطة عند توقيفه ليست عائدة للمنتجع إنما للشركة التي كانت تستثمر مشاريع ومن بينها ayanapa، وأنه كان طيلة فترة ادارته للمسبح يعطي توجيهات بضرورة اخذ بطاقات الراغبين بحجز غرف أو كابينات في المسبح، وأنه حصلت مشاكل بينه وبين عناصر أمنية منهم رئيس مكتب مكافحة الإتجار بالأشخاص السابق وضباط في شعبة المعلومات في العام 2019 وتعرض لتهديدات كثيرة منهم وأنه لا يوجد أي إدعاء بخصوص مشاكله مع المذكورين، وأن المتهم احمد دياب كان يدفع بدل استثمار المسبح، وأنه لا يوجد أي مستند خطي يثبت دفع الأخير لمبلغ العشرين الف دولار اميركي،

وتبيّن أن قرية المحبة والسلام قد تقدمت بتاريخ 2022/5/11 بتقرير خاص بالدعوى يتعلق بالقاصر مريام فقيه،

ثانياً - في الأدلة

تأيدت هذه الوقائع بالأدلة الآتية:

- الإدعاء العام،
- التحقيقات الأولية والإستنطاقية وتلك المجراة من قبل هذه المحكمة،
- مدلول أقوال المتهمين والظنينة،
- أقوال القاصر مريام محمد فقيه،
- مدلول تقرير الطبيب الشرعي الدكتور حسين شحرور،
- مدلول اسبقيات المتهمين محمد خليل الخطيب ووليد محمد موسى احمد خالد دياب والظنينة أحلام حسن سنديان،
- نتيجة الدراسة الفنية لهواتف المتهمين،
- المحاكمة العلنية ومجمل اوراق الدعوى والمستندات المبرزة،

ثالثاً - في القانون

حيث أحيل المتهمان محمد ابراهيم فقيه وعبير زكي سفر أمام هذه المحكمة ليحاكما بمقتضى جناية المادة 586 (3) – 2 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 وجنايات المواد 2/507 و2/503 معطوفة على المادة 512 و2/503 من قانون العقوبات معطوفة جميعها على المادة 219 منه، والمتهمين علاء زبور عثمان ورشيد ملا عبدالله ملا رشيد ووليد محمد موسى ومحمد خليل الخطيب وضابط خضر اسماعيل واحمد خالد دياب بمقتضى جناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون

CamScanner

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

2011/164، والمتهم علاء زبور عثمان بجناية المواد 2/507 و2/503 معطوفة على المادة 512 من قانون العقوبات، والمتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد بجناية المادة 2/503 من قانون العقوبات، والمتهمة عبير زكي سفر والخلينة احلام حسن سنديان بجنحة المادة 523 من قانون العقوبات، والمتهم ضابط خضر اسماعيل بجنحة المادة 36 من قانون الأجانب،

وحيث لا بد بداية" من الإشارة إلى ان ما أدلى به المتهمون محمد ابراهيم فقيه وعبير زكي سفر وعلاء زبور عثمان و رشيد ملا عبدالله ملا رشيد لجهة عدم صحة مضمون أقوالهم الأولية لإدلائهم بها تحت وطأة الضرب والضغط لم يقترن بأي دليل أو تقرير طبي يؤيده مما يوجب رده لعدم قانونيته، كما أن ما أدلت به المتهمة عبير زكي سفر لجهة عدم علمها بما جرى تدوينه في التحقيقات الأولية لكونها لا تجيد القراءة والكتابة مستوجب الرد أيضاً في ضوء ما ورد في محضر التحقيق الأولي لجهة تلاوة إفادتها عليها وتصديقها والتوقيع عليها بصماً بإصبع ابهام يدها اليمنى، علماً أن هذه المحكمة دأبت على الأخذ بالأقوال الفورية وبالتحقيقات الأولية كونها تتسم عادة بالعفوية وعدم التوجيه إذ لا يكون للمتهم متسعاً من الوقت للتفكير في أقوال من شأنها ربما رفع المسؤولية عنه أو عن غيره أو التخفيف منها لا سيما أن المتهمين عمدوا بين مراحل التحقيق والمحاكمة الى تبديل أقوالهم في محاولة منهم لتضليل وحرف العدالة عن مسارها،

وحيث من مراجعة نص البند الأول من المادة 586 عقوبات المضافة بموجب القانون رقم 164 تاريخ 2011/8/24 يتبدى أنه عرّف جرم الإتجار بالأشخاص بأنه:

أ- اجتذاب شخص، أو نقله، أو استقباله، أو احتجازه، أو إيجاد مأوى له.

ب - بواسطة التهديد بالقوة، أو استعمالها، أو الإختطاف، أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة الضعف، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية، أو مزايا، أو استعمال هذه الوسائل على من له سلطة على شخص آخر.

ج - بهدف استغلال، أو تسهيل استغلاله من الغير.

وأضاف بأنه "لا يعتد بموافقة المجنى عليه في حال استعمال أي من الوسائل المبينة في هذه المادة"، ... ، و"يعتبر استغلالاً وفقاً الأحكام هذه المادة إرغام شخص على الإشتراك في أي من الأفعال التالية:

(أ) أفعال يعاقب عليها القانون. (ب) الدعارة، أو استغلال دعارة الغير. (ج) الإستغلال الجنسي. (د) التسول. (هـ) الإسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق. (و) العمل القسري أو الإلزامي. (ز) بما في ذلك تجنيد الأطفال القسري، أو الإلزامي، لاستخدامهم في النزاعات المسلحة. (ح) التورط القسري في الأعمال الإرهابية. (ط) نزع أعضاء أو أنسجة من جسم المجنى عليه.

لا تؤخذ بالاعتبار موافقة المجنى عليه أو احد اصوله أو وصيّه القانوني أو أي شخص آخر يمارس عليه سلطة شرعية أو فعلية على الاستغلال المنوي ارتكابه المبيّن في هذه الفقرة."

وحيث من البيّن في نص البند الأول من المادة 586 المضافة إلى قانون العقوبات أنه يشترط لإكتمال عناصر جرم الإتجار بالأشخاص توافر فعل ووسيلة وهدف، وان الفعل يتمثل بإجتذاب الشخص أو نقله أو استقباله أو احتجازه أو ايجاد مأوى له، والوسيلة تتجلى بالتهديد بالقوة أو استعمالها أو الإختطاف أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة الضعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا أو استعمال هذه الوسائل على من له سلطة على شخص آخر، والغاية هي استغلال الضحية أو تسهيل استغلالها من الغير من خلال ارغامها على الاشتراك في أفعال يعاقب عليها القانون ومنها الدعارة،

CamScanner

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

وحيث أنه بحسب الفقرة الأخيرة من المادة عينها، اذا كانت الضحية شخصاً دون الثامنة عشرة، كما هو حال القاصر مريام فقيه المولودة في العام 2008، يكتفى لتحقق العناصر الجرمية لجرم الإتجار بالأشخاص إجتذاب الشخص أو نقله أو استقباله أو احتجازه أو ايجاد مأوى له بهدف استغلاله أو تسهيل استغلاله من الغير، بدون اشتراط استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة (1) (ب) من هذه المادة،

وحيث انه يتبين من مجمل الوقائع والأدلة المؤيدة لها المبينة أعلاه، ان المتهمة عبير سفر قد أقدمت على ارغام ابنتها القاصر مريام فقيه على العمل في مجال ممارسة اعمال الدعارة، اذ انها اصطحبتها إلى منزل المتهم علاء عثمان وأرغمتها على ممارسة الجنس معه، وطلبت من الأخير فض بكارتها لكي تتمكن من تشغيلها في ممارسة اعمال الدعارة، وهو ما فعله المتهم علاء عثمان بحضور المتهمة عبير سفر وبمساعدتها، وان المتهم رشيد ملا رشيد أقدم على مجامعة القاصر مريام بالإكراه ورغماً عنها، كما أقدم المتهمون عبير سفر وعلاء عثمان ورشيد ملا رشيد على استغلالها وتشغيلها في ممارسة اعمال الدعارة وعلى تأمين زبائن لممارسة الجنس معها لقاء مبالغ مالية يجري تقاسمها في ما بينهم، مع تسديد حصة منها لوالد القاصر المتهم محمد فقيه الذي كان على علم بأمر استغلال ابنته القاصر ووافق على ذلك ابتغاءً لمصلحة مادية، وان المتهمين سفر وعثمان ورشيد أقدموا على نقل القاصر مريام وعلى إجتذابها إلى منزل المتهم علاء عثمان والى فندق Ayanapa بهدف استغلالها في أعمال الدعارة، وأن المتهم رشيد ملا رشيد كان يحجز غرفة في الفندق المذكور يومياً لاستقبال الزبائن وذلك بعلم من القيّمين على الفندق المذكور ومنهم المتهم وليد موسى وهو المستثمر الحقيقي للفندق، وهذا ما تجلى من خلال تواجده الدائم في الفندق، ومضمون الرسائل والمحادثات المضبوطة الجارية بينه وبين المتهم ضابط اسماعيل، ومن مدلول اقوال هذا الأخير، ومن التبريرات التي ساقها المتهم وليد موسى لتبرير سبب حصول هذه المحادثات بأنها جرت للاستعلام عن العقار المجاور الذي ينوي شرائه أو استئجاره وهي تبريرات لا تستقيم منطقا" ولا واقعيا" وفقا" لمعطيات هذه القضية، علماً انه جرى دحض هذه التبريرات بمضمون الرسالة المرسلة منه إلى المتهم ضابط إسماعيل وجواب الأخير عليها، وايضاً من قيام المتهم ضابط إسماعيل، وبحكم عمله كحارس في الفندق، بتنسيق ومتابعة مسألة دخول الزبائن الى الفندق مع المتهم وليد موسى واخباره بكافة تفاصيلها، وهو ما كان يفترض به متابعته والتواصل بشأنه مع المتهم احمد دياب المفترض بأنه مدير الفندق والذي يجري اظهاره صورياً كمستثمر له، علماً أن هذا الأخير يعمل في الفندق المذكور وتربطه علاقة متينة بالمتهم وليد موسى، وان المتهم محمد خليل الخطيب، وبحكم دوره كموظف استقبال في الفندق كان يسهل دخول القاصر الى الفندق واستقبالها فيه ودخول الزبائن لممارسة الجنس معهم بعلم وموافقة المتهم وليد موسى،

وحيث انه بالنسبة للمتهمة عبير زكي سفر، فانّ معطيات الملف كافة، لا سيما مدلول أقوالها الأولية المفصلّة التي تطابقت وتقاطعت في جزء كبير منها مع أقوال المتهمين محمد فقيه وعلاء عثمان ورشيد ملا رشيد ومع إفادة ابنتها القاصر مريام فقيه المدلى بها بحضور مندوبة الأحداث، ومدلول أقوالها في التحقيقات الإبتدائية وأمام هذه المحكمة، ومدلول تقرير الطبيب الشرعي الدكتور حسين شحرور بتاريخ 2021/1/20 المتضمن أنه بالكشف على القاصر مريام فقيه تبين أنها فاقدة للعذرية منذ مدة طويلة تفوق الأسبوعين، توفر القناعة التامة للمحكمة بأن المتهمة عبير زكي سفر قد أقدمت على استغلال ابنتها القاصرة مريام، غير البالغة خمس عشر سنة من العمر، وارغامها على العمل في مجال ممارسة اعمال الدعارة، اذ انها اصطحبتها إلى منزل المتهم علاء عثمان وأجبرتها على ممارسة الجنس معه، وطلبت منه فض بكارتها كي تتمكن من تشغيلها في ممارسة اعمال الدعارة، وهو ما فعله الأخير بحضورها وبمساعدتها حيث قامت بمعاونته في نزع ملابس ابنتها القاصر وفي تثبيتها على فراش على الارض بعدما أمسكتها من كتفيها، وأقدمت على استغلال ابنتها القاصر وتشغيلها في ممارسة اعمال الدعارة عبر نقلها إلى منزل المتهم علاء عثمان

CamScanner

الذي كان يقوم بتأمين الزبائن لممارسة الجنس معها، وعبر الإتفاق مع المتهم رشيد ملا رشيد على نقلها إلى الفنادق لا سيما فندق Ayanapa للغرض عينه، وتقاسم المبالغ المالية الناجمة عن تشغيل ابنتها في ممارسة الجنس مع الزبائن بينهم، أي بينها وبين المتهمين عثمان وملا رشيد، وأن أفعالها المذكورة تشكل جناية الإتجار بالأشخاص وتدخلاً في جناية الإغتصاب، ويقتضي بالتالي تجريمها بمقتضى جناية المادة 586 (3) – 2 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 وجناية المادة 512/503 معطوفة على المادة 219 من قانون العقوبات دون المادة 2/507 من القانون ذاته لعدم توافر عناصرها بحقها،

وحيث ان إقدام المتهمة عبير زكي سفر على ممارسة الدعارة ينطبق على الجنحة المنصوص عنها في المادة 523 من قانون العقوبات ويقتضي ادانتها بمقتضاها،

وحيث انه بالنسبة للمتهم علاء زبور عثمان، فانّ معطيات الملف كافة، لا سيما مدلول أقواله الأولية المفصّلة التي تطابقت وتقاطعت في جزء كبير منها مع أقوال المتهمين محمد فقيه وعبير سفر ورشيد ملا رشيد ومع إفادة القاصر مريام فقيه المدلى بها بحضور مندوبة الأحداث، ومدلول أقواله في التحقيقات الإبتدائية وأمام هذه المحكمة، ومدلول تقرير الطبيب الشرعي الدكتور حسين شحرور بتاريخ 2021/1/20، توفر القناعة التامة للمحكمة بأن المتهم علاء زبور عثمان قد أقدم على مجامعة القاصر مريام فقيه، غير البالغة خمس عشر سنة من العمر، بالإكراه والعنف وفض بكارتها، كما أقدم على اجتذاب القاصر مريام ونقلها واستغلالها وتشغيلها في ممارسة اعمال الدعارة مقابل تقاسم الأموال الناتجة عن هذه الأعمال في ما بينه وبين والدتها المتهمة عبير سفر، وأن أفعاله المذكورة تؤلف جنايتي الإتجار بالأشخاص والإغتصاب، مع وجوب تشديد عقوبة جرم الإغتصاب لإقدامه على فض بكارة المجني عليها، ويقتضي بالتالي تجريمه بمقتضى جناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 والفقرة الثانية من المادة 503 معطوفة على المادة 512 من قانون العقوبات دون المادة 2/507 من القانون ذاته لعدم توافر عناصرها بحقه،

وحيث انه بالنسبة للمتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد، فانّ معطيات الملف كافة، لا سيما مدلول أقواله الأولية المفصّلة التي تطابقت وتقاطعت في جزء كبير منها مع أقوال المتهمين محمد فقيه وعبير سفر وعلاء عثمان ومع إفادة القاصر مريام فقيه المدلى بها بحضور مندوبة الأحداث، ومدلول أقواله في التحقيقات الإبتدائية وأمام هذه المحكمة، ومدلول تقرير الطبيب الشرعي الدكتور حسين شحرور بتاريخ 2021/1/20، توفر القناعة التامة للمحكمة بأن المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد قد أقدم على مجامعة القاصر مريام فقيه، غير البالغة خمس عشر سنة من العمر، بالإكراه ورغماً عن ارادتها، كما أقدم على اجتذابها ونقلها واستغلالها وتشغيلها في ممارسة اعمال الدعارة لقاء منافع مادية، وأن أفعاله المذكورة تؤلف عناصر جنايتي الإتجار بالأشخاص والإغتصاب، ويقتضي بالتالي تجريمه بمقتضى جناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 والفقرة الثانية من المادة 503 من قانون العقوبات،

وحيث انه بالنسبة للمتهم محمد ابراهيم فقيه، فانّ معطيات الملف كافة، لا سيما مدلول أقواله في التحقيقات الأولية والإبتدائية وأمام هذه المحكمة، ومدلول أقوال المتهمين عبير سفر وعلاء عثمان ورشيد ملا رشيد، ومدلول إفادة ابنته القاصر مريام فقيه المدلى بها بحضور مندوبة الأحداث، ومدلول تقرير الطبيب الشرعي الدكتور حسين شحرور بتاريخ 2021/1/20، توفر القناعة التامة للمحكمة بأن المتهم محمد ابراهيم فقيه قد علم ووافق، ابتغاءً لمصلحة مادية تمثلت بقبضه مبالغ مالية بصورة متتالية من المتهمين عبير سفر ورشيد ملا رشيد، على إقدام الأخيرين على اجتذاب ابنته القاصرة مريام ونقلها واستغلالها في مجال ممارسة اعمال الدعارة، ويقتضي بالتالي تجريمه بمقتضى جناية المادة 586 (3) – 2 من قانون العقوبات المضافة بالقانون

CamScanner

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

2011/164 معطوفة على المادة 219 من قانون العقوبات، وإعلان براءته من جناية المواد 2/507 و2/503 معطوفة على المادة 512 و2/503 من قانون العقوبات معطوفة جميعها على المادة 219 منه لعدم كفاية الدليل على علمه المسبق أو اشتراكه أو تسهليه لجرم اغتصاب ابنته القاصر من قبل المتهمين علاء عثمان ورشيد ملا رشيد.

وحيث انه بالنسبة للمتهم وليد محمد موسى، فانّ معطيات الملف كافة، لا سيما مدلول أقواله في التحقيقات الأولية والإبتدائية وأمام هذه المحكمة، ومدلول أقوال سائر المتهمين، وإفادة القاصر مريام فقيه المدلى بها بحضور مندوبة الأحداث، ومدلول تعرفها على صورة فندق ayanapa لدى عرضها عليها في مكتب مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الآداب وتأكيدها على أنه الفندق المقصود بإفادتها، ومدلول تقاطع مضمون أقوال المتهمين رشيد ملا رشيد وضابط اسماعيل لجهة تواجد المتهم وليد موسى الدائم في فندق Ayanapa بالرغم من إنكاره لذلك، ومضمون الرسائل والمحادثات المضبوطة الجارية بينه وبين المتهم ضابط اسماعيل، ومن مدلول اقوال هذا الأخير، ومن التبريرات التي ساقها المتهم وليد موسى لتبرير فحوى هذه المحادثات بأنها جرت للاستعلام عن العقار المجاور الذي ينوي شرائه أو استئجاره، علماً انه جرى دحض هذه التبريرات بمضمون الرسالة المرسلة منه إلى المتهم ضابط اسماعيل وجواب الأخير عليها وقيامه بحكم عمله كحارس في الفندق، بتنسيق ومتابعة مسألة دخول الزبائن الى الفندق مع المتهم وليد موسى واخباره بكافة تفاصيلها، وهو ما كان يفترض به متابعته والتواصل بشأنه مع المتهم احمد دياب المفترض أنه مدير الفندق والذي يجري اظهاره صورياً كمستثمر له، ومدلول تعرّف المتهم رشيد ملا رشيد لدى مشاهدته المتهم وليد محمد موسى في مكتب مكافحة الاتجار بالاشخاص وحماية الآداب على أنه مدير فندق Ayanapa وهو "الكل بالكل" فيه ومدلول إدلائه بأن الاخير كان على علم بأمر القاصر مريام وبما يحصل معها، ومدلول أسبقياته في جرائم تسهيل الدعارة، ومدلول ادلاءات المتهم رشيد والمتهم ضابط إسماعيل والقاصر مريام لجهة عدم طلب القيمين على الفندق مستندات ثبوتية ممن يحضرون لاستئجار غرف وإمكانية الولوج إليها دون المرور بعامل الإستقبال مما يدل على علمهم وموافقتهم وتسهيلهم دخول القاصرات، ومن بينهم القاصر مريام فقيه، الى غرف الفندق بهدف استغلالهن في اعمال الدعارة، وقرينة فراره من وجه العدالة بعد تخلية سبيله، توفر القناعة التامة للمحكمة بأن المتهم وليد محمد موسى هو المستثمر الحقيقي لفندق ayanapa ويتولى مهام إدارته، وأنه أقدم بالصفة المذكورة على استقبال القاصر مريام فقيه في الفندق المشار اليه بهدف استغلالها من الغير – وتحديداً من قبل المتهم رشيد ملا رشيد وآخرين لم يتوصل التحقيق الى كشف كامل هوياتهم– في ممارسة اعمال الدعارة لقاء منافع مادية، ويقتضي بالتالي تجريمه بمقتضى جناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164، مع الإشارة الى أن ما تذرع به المتهم وليد موسى لجهة ابرازه تنازلاً عن إدارة الفندق للمتهم أحمد دياب لا يؤدي الى تغيير النتيجة أعلاه في ما خصه، لأنه عملاً بمبدأ القناعة الشخصية في الإثبات الجزائي، يعود لهذه المحكمة أن ترجح بين الأدلة المعروضة والمفاضلة بينها دون أن تكون ملزمة بتفضيل دليل على آخر، وفي القضية الحاضرة، إن أقوال المتهمين المعروضة تفصيلاً اعلاه أتت متطابقة مع بعضها البعض لجهة أن المتهم وليد موسى هو المدير الفعلي لفندقAyanapa ، و"الكل بالكل" و"المعلم"، وقد تعززت هذه الأقوال بتواصل المتهم ضابط اسماعيل معه بواسطة الرسائل الهاتفية لإخباره بكافة الأمور المتعلقة بالفندق ومنها ما يتعلق بالفتيات والزبائن، بدون أن يكون هناك تواصل لهذه الجهة بين المتهمين ضابط اسماعيل وأحمد دياب المفترض أنه مدير الفندق، فضلاً عن ادلاء المتهم ضابط اسماعيل بأن المتهم وليد موسى كان مدير الفندق عند بدئه العمل فيه في العام 2019، ما يشير الى عدم صحة أقوال الاخير لجهة أنه ترك الإدارة بمفعول التنازل الحاصل في العام 2017.

وحيث انه بالنسبة للمتهم ضابط خضر اسماعيل، فانّ معطيات الملف كافة، لا سيما مدلول أقواله في التحقيقات الأولية والإبتدائية وأمام هذه المحكمة، ومدلول ادلائه بأنه لا يتم التدقيق بهويات الداخلين الى الفندق ولا يتم التأكد مما اذا كانت بعض

CamScanner

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

الفتيات قاصرات وبالتالي يرجح دخول القاصرات الى الفندق، ومدلول تعرف القاصر مريام فقيه على صورة فندق ayanapa لدى عرضها عليها في مكتب مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الآداب وتأكيدها على أنه الفندق المقصود بإفادتها، ومضمون الرسائل والمحادثات المضبوطة الجارية بينه وبين المتهم وليد موسى، ومدلول قيامه بحكم عمله كحارس في الفندق، بتنسيق ومتابعة مسألة دخول الزبائن الى الفندق مع المتهم وليد موسى واخباره بكافة تفاصيلها، وقرينة فراره من وجه العدالة، توفر القناعة التامة للمحكمة بأن المتهم ضابط خضر اسماعيل قد أقدم على تسهيل استقبال القاصر مريام فقيه في الفندق المشار اليه بغية استغلالها من الغير في ممارسة اعمال الدعارة لقاء منافع مادية، ويقتضي بالتالي اعتباره متدخلا" وتجريمه بمقتضى جناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 معطوفة على المادة 219 عقوبات،

حيث إنّ فعل المتهم ضابط خضر اسماعيل المتمثّل بإقامته على الأراضي اللبنانية بصورة غير مشروعة، يشكّل الجنحة المنصوص عليها في المادة 36 من قانون تنظيم الدخول إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه، فيقتضي إدانته بمقتضاها،

وحيث انه بالنسبة للمتهم احمد خالد دياب، فانّ الملاحقة الحاضرة قد سيقت بوجهه بعدما تبيّن أن المتهم رشيد ملا عبدالله ملا رشيد قد أقدم على نقل القاصر مريام فقيه إلى فندق Ayanapa في محلة الناعمة لإستغلالها في ممارسة أعمال الدعارة، واستناداً الى ما ورد في افادات المتهمين ضابط اسماعيل ووليد موسى ومحمد الخطيب لجهة تنازل المتهم وليد موسى عن استثماره للفندق المذكور لصالح المتهم احمد دياب وتولي الأخير مهام ادارته، وفي ضوء التنازل المبرز، في وقت أنكر المتهم المذكور امام هذه المحكمة ما نسب اليه لهذه الجهة، موضحاً أنه بسبب ثقة المتهم وليد موسى به قام الأخير بنقل استثمار الفندق لصالحه دون اطلاعه على السبب ودون دفعه لأي مبلغ مالي لقاء هذا التنازل، وأنه لم يصبح مدير الفندق وقد بقي المتهم وليد موسى المستثمر الفعلي للفندق، وأنه كان يقوم بأعمال الصيانة في الفندق مقابل راتب شهري،

وحيث في ضوء ما توصلت اليه هذه المحكمة لجهة أن المتهم وليد محمد موسى هو المستثمر الحقيقي لفندق ayanapa ويتولى مهام إدارته، ومعطيات الملف كافة، لا سيما مدلول أقوال المتهمين وليد محمد موسى وضابط خضر اسماعيل ومحمد خليل الخطيب، ومدلول أقواله لجهة عمله في مجال اعمال صيانة الفندق لقاء راتب شهري، ومدلول طبيعة علاقته بالمتهم وليد موسى، ومدلول موافقته على تنازل الأخير صورياً عن استثمار الفندق لصالحه، ومدلول اسبقياته في جرم تسهيل الدعارة، فإن المحكمة تجد بأن ما وفرته سلطة الملاحقة بحق المتهم احمد خالد دياب بقي قاصراً عن توليد قناعة تامة لديها لا يشوبها أي شك بأن المتهم المذكور قد اقدم على إرتكاب جرم الإتجار بالأشخاص أو الإشتراك به أو التدخل فيه، وبالتالي فإنه يقتضي اعلان براءة المتهم احمد خالد دياب من جناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 لعدم كفاية الدليل، واعتبار أفعاله لجهة إقدامه على تسهيل أعمال الدعارة في الفندق من قبيل جنحة المادة 523 من قانون العقوبات مما يقتضي معه إدانته بمقتضاها،

وحيث يقتضي كف التعقبات المساقة بحق المتهم محمد خليل الخطيب بجناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 تبعاً لسقوط دعوى الحق العام بسبب الوفاة سندا" للمادة 10 من قانون أصول المحاكمات الجزائية،

وحيث انه ثبت بإعتراف الظنينة احلام حسن سنديان، ومن مدلول أقوالها في سياق التحقيقات الأولية، إقدامها على ممارسة الدعارة، ويقتضي بالتالي ادانتها بمقتضى الجنحة المنصوص عنها في المادة 523 من قانون العقوبات،

وحيث في ضوء معطيات الملف وظروف المتهم محمد فقيه والظنينة احلام حسن سنديان ، ترى المحكمة منحهما الأسباب التخفيفية عملاً بالمادتين 253 و254 من قانون العقوبات،

CamScanner

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

لـــــــذلـــــــك،

وبعد سماع ممثل النيابة العامة،

تحكم بالإجماع بما يأتي:

أولاً: بتجريم المتهمة **عبير زكي سفر**، المبينة كامل هويتها آنفاً، بجناية المادة 586 (3) – 2 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164، وإنزال عقوبة الاعتقال المؤقت لمدة عشر سنوات بحقها وتغريمها مئتي مليون ليرة لبنانية، وبجناية المادة 512/503 معطوفة على المادة 219 من قانون العقوبات دون المادة 2/507 من القانون ذاته لعدم توافر عناصرها، وإنزال عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات بحقها، وإدانتها بجنحة المادة 523 من قانون العقوبات وحبسها سنة واحدة وتغريمها مليوني ليرة لبنانية، وإدغام هذه العقوبات عملاً بالمادة 205 من قانون العقوبات بحيث تنفّذ بحقها عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات كونها الأشد، على أن تُحسب لها مدة توقيفها الفعلي،

ثانياً: بتجريم المتهم **علاء زبور عثمان**، المبينة كامل هويته آنفاً، بجناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164، وإنزال عقوبة الاعتقال المؤقت لمدة خمس سنوات بحقه وتغريمه مئة مليون ليرة لبنانية، وبجناية المادة 503 معطوفة على المادة 512 من قانون العقوبات دون المادة 2/507 من القانون ذاته لعدم توافر عناصرها، وإنزال عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات بحقه، وإدغام هاتين العقوبتين عملاً بالمادة 205 من قانون العقوبات بحيث تنفّذ بحقه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات كونها الأشد، على أن تُحسب له مدة توقيفه الفعلي،

ثالثاً: بتجريم المتهم **رشيد ملا عبدالله ملا رشيد**، المبينة كامل هويته آنفاً، بجناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164، وإنزال عقوبة الاعتقال المؤقت لمدة خمس سنوات بحقه وتغريمه مئة مليون ليرة لبنانية ليرة لبنانية، وبجناية المادة 503 من قانون العقوبات، وإنزال عقوبة الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بحقه، وإدغام هاتين العقوبتين عملاً بالمادة 205 من قانون العقوبات بحيث تنفّذ بحقه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات كونها الأشد، على أن تُحسب له مدة توقيفه الفعلي،

رابعاً: بتجريم المتهم **محمد ابراهيم فقيه**، المبينة كامل هويته آنفاً، بجناية المادة 586 (3) – 2 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 معطوفة على المادة 219 من قانون العقوبات، وإنزال عقوبة الاعتقال المؤقت لمدة سبع سنوات بحقه وتغريمه مئتي مليون ليرة لبنانية واستبدال العقوبة تخفيفا" سندا" للمادة 253 عقوبات وانزالها الى الأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين مليون ليرة لبنانية، على أن تُحسب له مدة توقيفه الفعلي وعلى ان يحبس يوماً واحداً عن كل عشرة ألاف ليرة لبنانية عند عدم تأدية الغرامة، وإعلان براءته من جناية المواد 2/507 و2/503 معطوفة على المادة 512 و2/503 من قانون العقوبات معطوفة جميعها على المادة 219 منه لعدم كفاية الدليل،

خامساً: بتجريم المتهم **ضابط خضر اسماعيل**، المبينة كامل هويته آنفاً، بجناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 معطوفة على المادة 219 من قانون العقوبات، وإنزال عقوبة الاعتقال المؤقت لمدة اربع سنوات بحقه وتغريمه مئة مليون ليرة لبنانية ليرة لبنانية، وإدانته بجنحة المادة 36 من قانون تنظيم الدخول الى لبنان والإقامة فيه والخروج منه وحبسه شهراً واحداً، وإدغام هاتين العقوبتين عملاً بالمادة 205 من قانون العقوبات بحيث تنفّذ بحقه العقوبة الجنائية كونها الأشد، على أن تُحسب له مدة توقيفه الفعلي، والتأكيد على مذكرة إلغاء القبض الصادرة بحقه وتجريده من حقوقه المدنية

CamScanner

رقم اساس القضية:
حكم رقم :

ومنعه من التصرف بأمواله ومن اقامة أي دعوى لا تتعلق بأحواله الشخصية طيلة مدة فراره، وتعيين المساعدة القضائية السيدة لور مسلماني قيماً لادارة أمواله طيلة هذه المدة.

سادساً: بتجريم المتهم وليد محمد موسى، المبينة كامل هويته آنفاً، بجناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164، وإنزال عقوبة الاعتقال المؤقت لمدة خمس سنوات بحقه وتغريمه مئة مليون ليرة لبنانية ليرة لبنانية، على ن تُحسب له مدة توقيفه الفعلي، والتأكيد على مذكرة القاء القبض الصادرة بحقه وتجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف بأمواله ومن اقامة أي دعوى لا تتعلق بأحواله الشخصية طيلة مدة فراره، وتعيين المساعدة القضائية السيدة لور مسلماني قيماً لادارة أمواله طيلة هذه المدة.

سابعاً: بإعلان براءة المتهم احمد خالد دياب، المبينة كامل هويته آنفاً، من جناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة لقانون 2011/164 لعدم كفاية الدليل، وإدانته بجنحة المادة 523 من قانون العقوبات وحبسه سنة واحدة وتغريمه مليوني ليرة بنانية، على أن تُحسب له مدة توقيفه الفعلي وعلى ان يحبس يوماً واحداً عن كل عشرة آلافليرة لبنانية عند عدم تأدية الغرامة، إطلاق سراحه فوراً في ضوء ثبوت انقضاء مدة محكوميته.

ثامناً: كف التعقبات المساقة بحق المتهم محمد خليل الخطيب بجناية المادة 586 (2) – 1 من قانون العقوبات المضافة بالقانون 2011/164 تبعاً لسقوط دعوى الحق العام بسبب الوفاة سنداً للمادة 10 من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

تاسعاً: بإدانة الظنينة احلام حسن سنديان، المبينة كامل هويتها آنفاً، بجنحة المادة 523 من قانون العقوبات وحبسها سنة واحدة وتغريمها مليوني ليرة لبنانية، وبإستبدال العقوبة تخفيفاً سنداً للمادة 254 عقوبات والاكتفاء بتغريمها عشرة ملايين ليرة لبنانية على ان تحبس يوماً واحداً عن كل عشرة آلاف ليرة لبنانية عند عدم تأدية الغرامة.

عاشراً: تضمين المحكوم عليهم الرسوم والنفقات كافة.

حادي عشر: بطرد المتهم رشيد ملا رشيد مؤبداً من الأراضي اللبنانية بعد تنفيذ عقوبته عملاً بالمادة 88 عقوبات.

حكماً وجاهياً بحق المحكومين عبير سفر ومحمد فقيه وعلاء عثمان ورشيد ملا رشيد وخالد دياب وغيابياً بحق المحكومين الباقين صدر وأفهم علناً في بعبدا بحضور ممثل النيابة العامة بتاريخ 2023/12/21.

الكاتبة	المستشار المكلف (الحاج)	المستشار (الشاعر)	الرئيس المكلّف (نصّار)

CamScanner